حديث المالية

حديث

●نشرة صادرة عن المعهد المالي

www.if.org.lb

العدد رقم ١٤

في هذا العدد

افتتاحية
مقابلة مع مدير عام المالية، السيد ألان بيفاني

تدريب
نحو علاقة أفضل مع المواطن
المدرب يتدرب
المعايير الدولية للمحاسبة
التدريب المستمر... يستمر
الدورات التحضيرية لامتحانات مجلس الخدمة المدنية

شركاء في التدريب
دورات اللغة بالتعاون مع الـAMIDEAST والـCCF
تعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس
التعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

جديد وزارة المال
آخر ما توصلت إليه اجتماعات لجنة ضريبة الأملاك المبنية
أخبار التسوية
حلقة عرض ونقاش حول تبييض الأموال
جديد مديرية الضريبة على القيمة المضافة
جديد دائرة رسم الانتقال

ركن الجمارك
إطلاق نظام "نور"
إطلاق مشروع مكننة المانيفست: "منار"
إطلاق نظام "نجم إكسبرس" المدمج بـ EDI في مطار بيروت الدولي

بقلم الموظفين
امتحانات مجلس الخدمة المدنية، بقلم شربل شدراوي

أخبار سريعة
زيارات البعثات والوفود الأجنبية والدولية للوزارة والمعهد المالي

حياة الوزارة
اجتماعيات، ترقية، تعيين، الخ

المكتبة المالية
جديد المكتبة المالية، كتابان من المكتبة ٢٠٠٢

برعاية



بنك سوسيته جنرال في لبنان



حفل العقدان الأخيران من القرن الماضي بتطور هائل في حقلي المعلوماتية والاتصالات واكبه نمو في حجم التجارة والمبادلات الدولية وتوسع في نطاق ومفهوم "العولمة" أدّت الى تغيير في منهجية وأساليب العمل المتبعة في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. ومما لا شك فيه أن إدارات الجمارك في العالم اجمع سوف تتأثر مثل غيرها من الإدارات الرسمية والقطاعات الاقتصادية بهذه التطورات بحكم ارتباطها الوثيق بعملية التبادل التجاري بين الدول، بما في ذلك مراقبة تبادل السلع أو استيفاء الرسوم المتوجبة عنها.

لذلك، وفي سياق سعيها المستمر لمواكبة هذا التطور، أطلقت الجمارك اللبنانية مجموعة من البرامج الإصلاحية الجذرية على الصعيدين التشريعي والإداري، راسمة رؤية جديدة لعمل الجمارك تضفي تغيراً في الذهنية وأسلوب التعامل ومستوى الأداء لتتناغم وتتساوق مع حركة الإصلاحات المالية والإدارية التي يشهدها الاقتصاد اللبناني وتشهدها الإدارة المالية اللبنانية.

إن التوجه الذي تعتمده وزارة المالية في هذا الصدد ينبع من رغبتها في العمل على مواكبة حركة النشاط الاقتصادي والسعي الدائم لكي تكون محفزة لهذا النشاط وميسّرة لأموره، وتعزيز نموها وتطورها. ولذلك، وفي ما خص الجمارك، فإن الرغبة هي برفع مستوى أدائها ولذلك فقد اعتمدت مقاربة جديدة تجعلها في موقع المشاركة في عملية التبادل التجاري وفي تحسين مستوى خدماتها لهذه القطاعات الاقتصادية بما يسهم حقيقة في تغيير الواقع والانطباع عن هذه الإدارة.

إن ترجمة هذه الرؤية على أرض الواقع تستند إلى ثلاثة عناصر أساسية:

١- إدراك الجهات السياسية المعنية أهمية مواكبة التطورات العالمية، ومدى انعكاس هذه المواكبة على تسهيل عملية التبادل التجاري، وعلى نمو وديناميكية الاقتصاد اللبناني. ويستوجب ذلك دعم عملية الإصلاح في إدارة الجمارك والتحسين في مستويات أدائها وكفاءتها.

٢- وعي إدارة الجمارك اللبنانية لدورها الجديد انطلاقاً من توفر الدعم السياسي اللازم. وفي هذا الإطار قامت الإدارة المذكورة بسلسلة إصلاحات انطلاقاً من إقرار قانون الجمارك الجديد وبرامج المكننة التي تم اعتمادها والتي تهدف في جوهرها إلى اعتماد معايير التجارة الدولية. وهي بذلك تسهم في المحافظة على الموقع الذي ينبغي أن تكون فيه وأن تنخرط في مفهوم العولمة الجديد مما يتطلب الانفتاح والعمل على تسهيل حركة التجارة العالمية.

٣- تجاوب إدارة الجمارك وتبنيها مشروع مكننة على مستوى عال من التطور المعلوماتي، مما يمكنها من معالجة إجراءاتها الجمركية اليومية ويؤسس لمستقبل تصبح فيه قادرة على مواكبة عالم التجارة الإلكترونية.

إن اعتماد هذه العناصر يستوجب اعتماد برامج تؤدي إلى مكننة شاملة ومتطورة لإدارة الجمارك. ولقد تمّ الشروع في تطبيق المكننة في إدارة الجمارك على مراحل؛ وذلك كما هو مبيّن في ما يلي:

كان العام ١٩٩٣ نقطة الانطلاق لهذه الورشة حيث تمت إعادة تأهيل المركز الآلي الجمركي الذي يعمل على إدخال معلومات البيانات الجمركية وإعداد إحصاءات التجارة الخارجية وتحليلها.

وفي العام ١٩٩٤، وبرعاية ودعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومشروع الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، انطلقت الشرارة الفعلية الأولى لعمليات المكننة والتي سطع نجمها لاحقاً في سماء الجمارك، فكانت ثمرتها البروتوكول الموقع مع البنك الدولي الذي قدّم للجمارك نظام ASYCUDA (النظام الممكن للبيانات الجمركية) المطبّق في سبعين دولة أخرى.

في منتصف العام ١٩٩٥، قامت إدارة الجمارك باعتماد إصلاحات أساسية في بنية التعريفة الجمركية بهدف اختصارها وتبسيطها تمهيداً للمكننة. وفي هذا الإطار تم توحيد مختلف الرسوم الجمركية وتخفيض عدد معدلات التعريفة وإلغاء ما كان يسمى بالدولار الجمركي واستبداله بسعر الصرف الحقيقي المعتمد شهرياً من قبل مصرف لبنان.

في مطلع العام ١٩٩٦ تم تطبيق النظام المنسق (Harmonized System)، الذي تلاه في العام نفسه تعريب نظام ASYCUDA، فكانت حصيلته الصيغة اللبنانية الأولى للنظام الجمركي المعلوماتي 'نجم'.

في العام ١٩٩٧ تم اعتماد نموذج البيان الجمركي الموحّد (SAD: Single Administrative Document) المستخدم دولياً بدلاً من أكثر من عشرين من نماذج البيانات القديمة، وهو ما مهد الطريق للمكننة الفعلية التي تحققت في أيلول ١٩٩٧ مع تطبيق نظام 'نجم' في مرفأ بيروت. ويهدف هذا النظام إلى رفع مستوى الأداء في عمليات تخليص البضائع عبر الإسهام في تنفيذ القوانين الجمركية، وتقليص كلفة ووقت عملية تخليص البضائع، إلى جانب تأمين إحصاءات دقيقة وسريعة لحركة التجارة الخارجية.

أما في العام ١٩٩٨ فقد تم تطبيق نظام 'نجم' في مطار بيروت الدولي:

وفي العام ٢٠٠١ تم تطبيق نظام 'نجم' في مرفأ طرابلس لترتفع معه نسبة حجم التجارة الخارجية اللبنانية الممكننة إلى ٩٠ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية للبنان.

تجدر الإشارة إلى أن الخدمات الإلكترونية هذه لا تقتصر على إدارة الجمارك فحسب، بل تتوجه أيضاً إلى المواطن وإلى مجموعات الزبائن أيّاً كانت أهدافها ونشاطاتها. لذا انبثق عن نظام 'نجم' مجموعة من البرامج والأنظمة الإلكترونية التي تخدم زبائن معينين وتختص بعمليات إلكترونية محددة نوردها أدناه.

بين عامي ١٩٩٩– ٢٠٠٠ تم تصميم أول موقع للجمارك على شبكة الإنترنت وهو موقع لايت (LITE: Lebanon International Trade Exchange) الذي هو بمثابة دليل لخدمة المواطن والتاجر على حد سواء، يضع بمتناولهما النصوص الجمركية والإحصاءات والمعلومات المتوافرة؛ كما يسهّل عملية الاستفسار عن المسائل ذات الصلة من خلال البريد الإلكتروني.

وفي منتصف العام ٢٠٠١، تم تطبيق نظام 'نور' (NOOR – NAJM Online Operations) في مطار بيروت، ثم في مرفأ بيروت. ويهدف هذا النظام بشكل أساسي إلى تبسيط عمليات التبادل التجاري وتسريع عملية انسياب البضائع وتعزيز تجارة لبنان الدولية من خلال تقديم خدمات جمركية إلكترونية مباشرة. ويمكن ذلك التاجر والمخلص الجمركي من الاتصال مباشرة من مكاتبهم بالمكتب الجمركي الذي يريد تخليص معاملته فيه (المرفأ أو المطار حالياً) دون الاضطرار إلى الانتقال إلى هذا المكتب فعلياً. وفي هذا الإطار فقد تم تدريب ٣٥٠ تاجراً ومخلصاً جمركياً للعمل على نظام 'نور'، فباتت العمليات الجمركية الإلكترونية والبيانات الجمركية التي يجري تخليصها عبر نظام 'نور' تحتل نسبة ٥٠ بالمائة من إجمالي العمليات والبيانات الجمركية. ويطبّق هذا النظام على عدة مراحل تشمل العمليات التالية: ١– تحضير المعاملة، ٢ – قبول البيان، ٣– المعاينة، ٤– دفع الرسوم. وقد تم تطبيق المرحلة الأولى والعمل جارٍ على تنفيذ المراحل اللاحقة.

خلال العام ٢٠٠٢ باشرت إدارة الجمارك بالتحضير لمكننة مرحلة أساسية من مراحل التخليص الجمركي وهي مرحلة التصريح عن حمولة البواخر أو الطائرات القادمة إلى الأراضي اللبنانية أو المغادرة منها الذي يُعرف بالمانيفست (قانون الجمارك: مادة ٦٧ النقل بحراً، والمادة ٩٠ النقل جواً). وقد أطلق على هذا المشروع اسم 'منار' (Manifest Automation Resources) ويهدف إلى تسهيل حركة الشحن والنقل عبر الجمارك اللبنانية. يعتمد هذا النظام منهجية 'نور' في الاتصال الإلكتروني المباشر بين الناقل والجمارك (EDI)، مما يؤدي إلى اختصار معاملة المانيفست وقتاً وكلفة. كما يهدف إلى تحسين أداء الخدمات الجمركية المتعلقة بقطاع النقل بشكل خاص، بالإضافة إلى تعزيز وسائل الرقابة الجمركية عبر توسيع قاعدة المعلومات المتوافرة عن البضائع الواردة أو الصادرة، وإلى رفع مستوى التنسيق مع الفرقاء المعنيين (أي الناقل، شركة المرفأ، التاجر– المصرح، الجمارك). أما طريقة العمل من خلال نظام 'منار' فتتم على ثلاث مراحل: تبدأ بتحضير المانيفست لدى شركة النقل، مروراً بتسجيل المانيفست في دائرة المانيفست، وصولاً إلى تعديل المانيفست.

ولما كان الهدف هو تلبية حاجات جميع المواطنين والمؤسسات المعنية في مختلف النشاطات المرتبطة بإدارة الجمارك، لذلك فقد تم استحداث نظام جديد لخدمة مستوردي السيارات وهو نظام 'شعاع' (شهادات العربات والآليات) ليساعد المستوردين في الاستحصال على شهادات جمركية ممكننة تمهيداً لتسجيل السيارة أو الآلية في مصلحة تسجيل السيارات والآليات (الميكانيك)، علاوة على إدخال أية معلومات وبيانات قد تهم الأنتربول.

بالإضافة إلى ذلك فقد وضعت إدارة الجمارك في مطار بيروت الدولي نظاماً لتسهيل وضبط أعمال الشحن والبريد السريع وهو 'نجم إكسبرس' NAJM Express ويتم حالياً تطوير هذا البرنامج بالتعاون مع مؤسسات أخرى في هذا القطاع.

ومن أجل حسن تطبيق كافة الأنظمة المذكورة أعلاه وضماناً لحقوق الخزينة فقد تم تطوير برنامج 'نار' (نجم أداة رقابة) لجمع المعلومات الجمركية وتحليلها بهدف تحسين عمليات الرقابة اللاحقة ومكافحة التهريب والغش التجاري. ويتيح هذا النظام إمكانية تعاون إدارة الجمارك مع غيرها من مؤسسات ومصالح الدولة، وتحديداً مع مختلف الإدارات الضريبية في وزارة المالية، بما في ذلك دوائر ضريبة الدخل ومديرية الضريبة على القيمة المضافة.

إن مشروع تعميم المكننة الذي أطلقناه منذ ما يقارب العشر سنوات والذي قطعنا أشواطاً في تنفيذه لن يتوقف هنا، بل سنسير فيه قدماً لمواكبة تطورات عالم التجارة الإلكترونية في مختلف أوجهه وتسريع عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن هذه البرامج تهدف إلى رفع مستوى الأداء في إدارة الجمارك لتمكينها من المواكبة والإسهام في تعزيز عملية الاندماج في حركة التجارة العالمية وتحسين مستوى ونوعية وسرعة الخدمات التي تؤديها الإدارة الجمركية للقطاعات الاقتصادية كافة.

إن نجاحنا في مسعانا هذا يصبح مؤكداً عندما نستطيع أن نقلب المثل السائد 'الحكي ما عليه جمرك' فيصبح 'الجمرك ما عليه حكي'.

قبل أن نطرح الأسئلة على السيد ألان بيفاني، يتقدم منكم فريق تحرير حديث المالية بأحر التهاني بمناسبة زفافكم، وبتحياته الطيبة... هل يعارض السيد بيفاني نشر خبر سريع مع صورة لزواجه في حديث المالية؟ و هل يعتقد أن التغييرات التي تطرأ على الصعيد الشخصي تنعكس على الحياة المهنية؟

شكرا. بالطبع، ليس من مشكلة في إدراج الخبر في الصفحة الاجتماعية، هذه النشرة تسمح بالتواصل بين جميع موظفي الوزارة وانا منهم... في ما يتعلق بالتغيرات في الحياة الشخصية، فبإعتقادي إنها تنعكس إيجابا على العمل عبر إضفاء شيء من الاستقرار والثبات، نظرا إلى الترابط الوثيق القائم بين المجالات كافة في حياة الإنسان.

مضى أكثر من عامين على تعيينكم (نيسان ٢٠٠٠) أين نحن اليوم في هذه الوزارة، وما هي الإنجازات التي يرى السيد بيفاني أنه تم تحقيقها خلال هذه الفترة؟

يمكن فصل الأعمال التي تم تحقيقها إلى شقين:

١-الأعمال خارج المالية العامة:

أذكر على سبيل المثال رئاسة اللجنة المالية للقمة العربية التي جرت في بيروت في آذار من العام الحالي، وحاليا، رئاسة اللجنة المالية لمؤتمر الفرنكوفونية، وقد سمح التنسيق مع معالي وزير الثقافة الدكتور غسان سلامة بتوفير ملفت في موازنة هذين الحدثين حتى الآن، هناك أعمال مثمرة أخرى بتمويل من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى العمل الدؤوب الذي يقوم به المجلس المركزي لمصرف لبنان والهيئة المصرفية العليا. كما أعيد إحياء اللجنة المالية الاستشارية للضمان الاجتماعي برئاسة مدير عام المالية بعد أن كانت توقفت عن العمل، وتهدف حالياً إلى تنظيم الأوضاع المالية للضمان بشفافية وفعالية وبشكل يسمح بحفظ حقوق المواطنين.

إلى ذلك، وبالتعاون مع فريق عمل الوزارة تم خلال هذين العامين العمل على تطوير العلاقات الخارجية مع جهات تشكل دعما هاما للبنان ولوزارة المالية اللبنانية، منها الإدارة المالية الفرنسية (مديرية الضرائب العامة والمحاسبة العامة ووكالة تنمية التعاون ADETEF التي تمول المعهد المالي) وصندوق النقد الدولي. اذكر إننا استضفنا هذه السنة الاجتماع التحضيري لمؤتمر مجموعة الـ٢٤(G24) برعاية معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة وبرئاسة مدير المالية العام، وكان هذا اللقاء من أنجح اجتماعات المجموعة. إشارة إلى أنني سوف اشغل منصب الرئيس لاجتماعات هذه المجموعة (Chairman of the Deputies) للعام ٢٠٠٣ وسنعقد الاجتماع الوزاري في بيروت إن شاء الله.

٢-العمل في الوزارة:

كان الإنجاز الأهم مؤخرا إدخال عناصر شابة وضخ دم جديد في وزارة المالية. (وقد تم ذلك على ثلاث دفعات في الفئة الرابعة، ونعمل على إنجاز مشروع واسع النطاق يأخذ بعين الاعتبار كل الحاجات الحالية والمستقبلية لمديرية المالية العامة). ولا بد لي هنا من التنويه بالدور الذي لعبه المعهد المالي ليس كأداة للتدريب فحسب- وهو الأمر الذي أحرص أساسا عليه نظرا لأهمية رفع مستوى الأداء وتمييز الموظف، بل أيضا لنجاحه في تمكين أسس التواصل الداخلية والخارجية للمالية العامة، وفي تحوله إلى أداة أساسية في إدارة الطاقات البشرية، فأصبح جزءا لا يتجزأ من عمل الوزارة.



وكما تعلمون، نتوجه اليوم نحو أحدث الأنظمة الممكننة (مقتبسة عن أكثر البلدان تطورا) في جميع الوحدات وبالإضافة إلى هذه الجهود، يتم تحضير العمل من الناحية الإدارية وناحية نظام التقاعد. كما نشير إلى التنسيق الدائم الذي تم تكريسه مع الإدارات الأخرى بعد أن كان شبه غائب. ولطالما اعتقدت شخصياً بأن التحسين يكون أكثر فعالية إذا حصل بشكل تغيير جذري، ونحن اليوم، نعمل جمعياً وكفريق عمل واحد، لإنجاح ذلك من اجل مستقبل بلادنا. أما بالنسبة للإدارة الضريبة، فيمكننا إن نميز هذه السنة ثلاث ثورات أساسية:

-أولا استحداث مديرية الضريبة على القيمة المضافة التي تساعد على توزيع العبء الضريبي في لبنان وتفتح الآفاق للانفتاح الاقتصادي وتساعد على تطوير الإدارة بشكل سريع وجدي لأنها تشكل مثالاً يحتذى به،

-ثانيا، ما توصلت إليه وزارة المالية من تعاون مع البعثة الكندية للعمل على "تقطيع" ضريبة الدخل إلى وحدات جديدة وفعالة تسهل العمل على الإدارة والمواطنين.

-ثالثا، استحداث وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي "TRAU" التي تم العمل عليها بالتعاون مع الخبير الكندي ماريو منصور وهي اليوم ترتبط بمدير المالية العامة، وتسمح بإعطاء التوجيه الصائب للعمل من خلال المعطيات الإحصائية والتحليلية وتساعد في عملية أخذ القرارات والمتابعة وملاحقة الأهداف بما فيها متابعة أعمال التحصيل عبر مقارنة الواردات المحصلة. كما تلعب هذه الوحدة دورا مساعدا في التنسيق مع مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

هل يمكن إعطاؤنا لمحة سريعة عن جهود الإصلاح الجارية حاليا في وزارة المالية، لا سيما في إطار "عام خدمة المواطن" الذي أطلقه معالي الوزير وما تفاصيل تطبيق هذا الشعار في الوزارة؟

يمكن ذكر مكاتب الاستعلام التي تم تعزيزها في المديريات لخدمة المواطن (مديرية الضريبة على القيمة المضافة - ودائرة ضريبة الدخل بالإضافة إلى المبنى المركزي في رياض الصلح)، وسلسلة الأدلة التي تعمل وزارة المالية على وضعها وأولها دليل المواطن في أصول إجراءات رسم الانتقال. إشارة إلى أن تعديلات قانونية هامة على قانون رسم الانتقال هي قيد الدرس. ويقوم فريق المركز الإلكتروني بشكل يومي بتطوير موقع الوزارة على الإنترنت وتغذيته بالمعلومات لإطلاع المواطنين على المستجدات (ويعتبر هذا الموقع من أفضل مواقع الإدارات الرسمية (www.finance.org.lb).إلى ذلك تمّ استحداث دائرة "خدمة المكلفين" في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، وهو إنجاز إضافي يهدف إلى تحسين نوعية خدمة المواطن. ولا ننسى العمل الدؤوب الذي أدى إلى إنجاز التسوية الضريبية. وفي ما يتعلق بالأملاك المبنية، فقد انتهت الدراسة الأولية بالتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووضعنا دفتر الشروط الخاص الذي سيحول جذرياً نوعية العمل في هذه الدائرة وعلاقتها بالمواطنين وعلاقتهم بها وذلك تمهيدا لتطوير كامل الوحدات الضريبية والدخول في الحكومة الالكترونية.
وكما يلاحظ من يمر بالمعهد أو بالـ TVA فإن وزارة المالية تعمل حالياً على إنجاز المبنى الموحد وتجهيز المباني في الماليات في المناطق. فمن خلال إعطاء الموظف مساحة عمل ذكية، ممكنة ومجهزة، نمنح المواطن فرصة إنهاء معاملاته بسرعة وسهولة وهو يشعر بأنه في مكان محترم.

مباراة الترقية لرفع مستوى المراقبين الرئيسيين: لماذا؟ ما هي التوقعات؟ أين الشغور؟ ما هو العدد المطلوب؟

في الواقع، تم التحضير لهذا المشروع منذ سنة تقريبا، ومن المتوقع أن نعزز خلال العام ٢٠٠٣ الفئة الثالثة وهذه الفئة تشكل الكادر التقني والإداري المتوسط الخبرة "middle management" الذي افتقدته الوزارة منذ ٢٥ عاما بسبب الحرب ورواسبها. ومن المتوقع أن نعيد بذلك الهرمية الجيدة إلى الوزارة، بما يساعد على إعادة توزيع المسؤوليات والصلاحيات وعدم حصرها في قلة من الموظفين، الأمر الذي سيسهّل العمل ويسمح للمسؤولين بالتفرّغ للتخطيط وإدارة فريق عملهم ومراقبة الأداء.

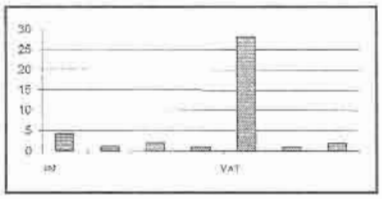
هل ترى أن تشكيل لجنة تحرير للنشرة فكرة جيدة؟ وماذا تقترح تعديله لجعل حديث المالية أكثر إفادة وتحسينها شكلاً ومضموناً؟

هذا أمر مؤكد، نحن نشجع كل مبادرة جديدة هدفها التحسين ومستعدون كل الاستعداد للمساهمة. في ما يتعلق بالفقرات الممكن إدراجها، ينبغي إطلاع القراء على مواضيع تهمهم وليست متوفرة دائما ومنها مثلا: قضايا ذات صلة بحياة الإدارة، بعض المراسيم الصادرة ومشاريع القوانين، أخبار الموظفين الذين لا يعلم بها الجميع، أقوال الصحافة عن وزارة المالية وبقية الإدارات.

بيروت في ٢٠٠٢/٨/٨

نحو علاقة أفضل مع المواطن: كيف نعمل سوية؟





في إطار توجهات وزارة المالية لجعل سنة ٢٠٠٢، سنة خدمة المواطن في وزارة المالية، نظم المعهد المالي دورات تدريبية للموظفين من كافة الدوائر تحت عنوان خدمة المكلف والعلاقة مع المواطن. أحيت الدورة الأستاذة في جامعة القديس يوسف السيدة ميراي الجر، واعتمدت الأسلوب الناشط بما فيها تمثيل الأدوار والتقييم الذاتي والأمثلة الحية المستقاة من واقع العمل في وزارة المالية. وتضمنت الدورة مواضيع عدة أهمها احتياجات المواطن، كيفية معاملة المواطن عند الاستقبال، أهمية الانطباع الأول، فن وأساليب التواصل، كيف تقبل الاعتراضات وكيف تحلّ المشاكل. يذكر أنه شارك في الدورات حوالي ٤٠ موظفا أكثرهم من مديرية الضريبة على القيمة المضافة. كما وينتظر أن يبدأ فريق ضريبة الأملاك المبنية دورة تدريبية لتحسين العلاقة مع المواطن فور الانتهاء من برنامج التدريب المعلوماتي ووضع نظام العمل الجديد قيد التنفيذ في هذه الدائرة.

جائزة "أفضل تمثيل دور" حاز عليها الموظف ألان الهيبي من مديرية الضريبة على القيمة المضافة، حيث نال إعجاب الموظفين وفريق عمل المعهد المالي، لنقله صورة المواطن "المتعاون"!!!

المدرب يتدرب: برنامج تعزيز مهارات المدربين

في خطوة منه لتبادل الخبرات وتوحيد المفاهيم وآلية العمل المعتمدة حالياً، نظم المعهد المالي دورة تدريبية لفريق المدربين والأخصائيين من داخل وزارة المالية ومن خارجها، أحيتها السيدة جنان غانم الدويهي. هدفت الدورة إلى توحيد مفهوم التدريب المستمر لدى المشاركين الـ٢٦، وتطوير الأساليب التدريبية المعتمدة حاليا، ووضع آلية للعمل المشترك بين فريق المعهد وفريق المدربين عند التخطيط والتحضير وتنفيذ وتقييم الدورات.

تناولت الدورة التي امتدت على ١٥ ساعة مواضيع أهمها: خصائص تعليم الكبار، خصائص المدرب وخصائص المتدربين في القطاع العام، أساليب التدريب وبعض التقنيات. كما تناولت تحضير البرنامج التدريبي وبطاقات النشاط، وكيفية استخدام المواد المساندة وخصائص القاعة، وآلية العمل المشتركة مع فريق المعهد المالي. واعتبر المشاركون أن الدورة كانت مفيدة ومناسبة لطبيعة عملهم وشددوا على ضرورة متابعتها للمزيد من التطبيقات العملية. واتفقوا على تنظيم دورة تنشيطية لفريق المدربين تفسح لهم المجال لتقييم أداءهم.



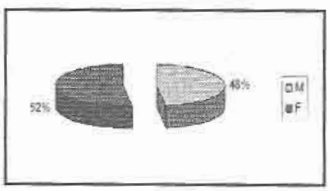
بلغ مجمل عدد المتدربين في المعهد المالي في الفترة الممتدة من نيسان إلى آب ١٢٢٣ متدرباً تابعوا دورة تدريبية أو أكثر بما يعادل خمسة أيام تدريب للمتدرب الواحد. ولا يشمل هذا الإحصاء الموظفين الذين حضروا المحاضرات واللقاءات. انتظروا التفاصيل في العدد المقبل.

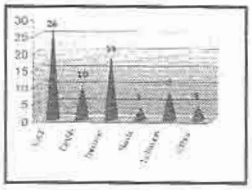
آلية تحقق الضرائب المباشرة وغير المباشرة

نظم المعهد المالي حلقة عرض ونقاش حول آلية تحقق الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلاقة دائرة التحصيل بكافة دوائر الخزينة: مراقبة الجباية والمحاسبة والصناديق. امتدت الحلقة على ساعتين ونصف وتناولت مواضيع ذات أهمية كتعبئة الجداول، ومعالجة التصاريح، ومعرفة واحترام المهل والغرامات. شارك في هذه الدورة ٥٥ موظفا من مختلف الدوائر والمحتسبيات والمكاتب الإقليمية، أحياها الأستاذ سيمون رحال وهو رئيس المحاسبة في دائرة تحصيل بيروت.

المعايير الدولية للمحاسبة: إقبال على الدورات

بسبب الإقبال الشديد على دورات المعايير الدولية للمحاسبة لا سيما تلك التي تناولت المعيار رقم ٢ "المخزون" (شارك فيها أكثر من ١٠٩ موظفاً من مختلف المديريات والماليات في لبنان) نظم المعهد المالي أيام السبت (في ٧، ١٤ و٢١أيلول) ثلاث دورات تدريبية تناولت المعيارين ١ و١٦، شارك فيها ٦٩ موظفاً. يتناول المعيار (١) أصول الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي اتبعت عند إعداد وعرض البيانات المالية. أما المعيار (١٦) فيتناول المعالجة المحاسبية للعقار والآلات والمعدات وبصورة خاصة توقيت الاعتراف بالموجودات وتحديد قيمتها الدفترية ومصاريف الاستهلاك المتعلقة بهذه الموجودات.





سوف ينظم المعهد دورات تدريبية لاحقة تتناول معايير أخرى. لذا، على الراغبين في المشاركة الاتصال بنا أو الحضور شخصيا لتعبئة الاستمارة الخاصة بهذه الدورات.

التدريب المستمر... يستمر



بعد نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة واستحداث فريق عمل شاب وكفء، وحرصا من وزارة المالية على مواصلة تعزيز معارف موظفيها وإطلاعهم على جديد السياسات الضريبية ومواضيع الساعة، أعدت مديرية الضريبة على القيمة المضافة، حلقات عرض ونقاش موجهة إلى الموظفين في المديرية، خلال الفترة من ٢٢ تموز إلى ٧ تشرين الأول ٢٠٠٢.

يوم الاثنين الواقع فيه ٢٢ تموز ٢٠٠٢، بدأ هذا البرنامج المكثف الذي يطال ٢١ موضوعا مختلفا متعلقا بآليات تطبيق الـTVA وتفاصيلها. وتناولت الحلقة الأولى مثلا (٢٢/٢٣ تموز ٢٠٠٢) موضوع "حق استرداد الضريبة على القيمة المضافة للهيئات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية". كما تطرّقت الحلقات إلى حق السياح في الاسترداد والشروط المفترض توفرها، وركزت على الإجراءات المتبعة لتأدية استرداد الهيئات الدبلوماسية والمنظمات المذكورة للضريبة.

ومن المواضيع الأخرى التي عولجت خلال حلقات العرض والنقاش: العمليات المعفاة من الضريبة، والتعديلات على قانون الضريبة على القيمة المضافة في ما خص الإعفاءات، وإعفاء التصدير والأعمال المشابهة والنقل الدولي وبعض أعمال الوسطاء. كما ناقشت الحلقات عمليات القطاع العقاري وأنشطة الجمعيات والهيئات التي لا تتوخى الربح، وقطاع التعليم والاستشفاء والخدمات الملحقة بها، وخدمات الضمان، وموجبات الخاضعين، والخدمات الإعلانية، والغرامات وغيرها من المواضيع مرتكزة على دراسة حالات تطبيقية.

كلمة مدرّب

عندما توافقت مع إدارة المعهد المالي على القيام بدورة تدريبية تحت عنوان نظام الإفلاس في القانون اللبناني وأثره على الديون اعتقدت في بادئ الأمر أن هذه الدورة ستكون قصيرة وأنها قد تنظم لمرتين فقط، لكنها امتدت حتى المرحلة السابعة بنجاح، وبحماس، وبتفاعل بين المحاضر والمتدربين وأمنت عمقا في الثقافة القانونية لدى المشاركين وكانت بمثابة فرصة للبحث في مواضيع عديدة من خلال الحوار البناء الذي كان العنوان الأبرز. كما بينت هذه الدورة الثقافة العالية والبعد الفكري وحس المسؤولية لدى العديد من الموظفين الذين يشكلون النواة الجيدة لإدارة تتميز بالرقي والمستوى الرفيع. شكرا لجميع المتدربين الذين التقيتهم في الدورات السبع على حسن تجاوبهم وكلمة شكر كبيرة إلى المعهد المالي بإدارته المحترفة. هنيئاً للإدارة بكم.

المدرّب

دورة نظام الإفلاس في القانون اللبناني

نظم المعهد المالي دورة تدريبية مخصصة لموظفي مديرية المالية العامة تضمنت لمحة عامة عن إفلاس التجار والشركات التجارية وعلاقتها بالضرائب خصوصا حالات رد الاعتبار التجاري. وبناءً على طلب العديد من الموظفين في المديريات والماليات، وبسبب الإقبال الشديد الذي شهدته هذه الدورة والاهتمام الذي أبداه الموظفين بهذا الموضوع، أعاد المعهد المالي الدورة التدريبية لأكثر من خمس مرات وشارك فيها ١٨٤ موظف.

الدورات التحضيرية لامتحانات مجلس الخدمة

تماشيا مع النمط المتبع من قبل المعاهد والمؤسسات التدريبية في وزارات المالية في العالم لا سيما المدرسة الوطنية للضرائب في فرنسا، نظّم المعهد المالي في الفترة الممتدة من ٢٠٠٢/٠٧/٠٧ حتى تاريخ ٢٠٠٢/٠٨/٢٩ دورات تدريبية مكثفة في المواضيع الرئيسية للمباريات لرفع مستوى الموظفين الراغبين بالخضوع لامتحانات مجلس الخدمة المدنية لوظائف مراقب ضرائب رئيسي أو مراقب تحقق أو رئيس محاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية.

الموضوع	المحتوى	المدة	المدرب والحضور
المحاسبة التجارية والصناعية والشركات	عرض للمبادئ العامة وتمارين خاصة بالمسائل المحاسبية المتعلقة بالشركات التجارية، والمحاسبة التحليلية للاستثمار، وعمليات المؤسسة، وأعمال الجرد، الخ.	برنامج الدورة مؤلف من أربع حلقات، مدة الحلقة الواحدة أربع ساعات.	ثلاث دورات أدارها المدرب أنطوان حبيقة وشارك فيها أكثر من ٧٨ موظفا.
الرياضيات المالية	عرضا للمبادئ العامة وتمارين خاصة بالمسائل المتعلقة بحسابات الفائدة البسيطة والفائدة المركبة، والدفعات، والقروض الفرضية وقروض السندات، الخ.	حلقات تدريبية قصيرة من ساعتين ونصف الساعة.	خمس حلقات أدارها المدرب حنا الخوري وشارك فيها أكثر من ٧٣ موظفا.
أصول الإجابات على الامتحانات	شرح لأصول الإجابة على امتحانات مجلس الخدمة المدنية، كيفية تنظيم المسابقة، الخ.	حلقات تدريبية قصيرة من ساعتين ونصف الساعة.	أربع دورات أدارها السيد اميل ديراني وشارك فيها أكثر من ٧٣ موظفا.

أما بالنسبة للدورات التحضيرية لوظائف مراقب ضرائب، مراقب جباية أو محتسب أو محاسب، باشر المعهد المالي ابتداء من تاريخ ٢٠٠٢/٠٨/٠٩ وحتى ٢٠٠٢/٠٨/٢٩ تنظيم حلقات تحضيرية، لاسيما لموظفي الفئة الخامسة ومقدمي الخدمات الفنية في وزارة المالية.

يهمنا الإشارة إلى أن هذه الدورات قد لاقت استحسانا كبيرا لدى المشاركين الذين تابعوا موادها بحماس وجدية والتزام كامل فشكلت مناسبة لتيويم المعارف وتحسين الأداء العام للموظفين والعاملين في وزارة المالية إلى جانب هدفها الأساسي.

جديد فريق المعلوماتية

التحضير لامتحانات مجلس الخدمة المدنية ودورات الانترنت وغيرها...

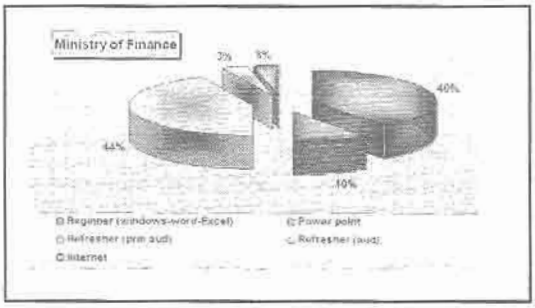
في الفترة الممتدة من حزيران ٢٠٠٢ إلى آب ٢٠٠٢، نظم المعهد المالي دورات تدريبية مكثفة على الكومبيوتر/المعلوماتية توجهت إلى كافة الإدارات في وزارة المالية:

* دورات عملية تحضيرية للموظفين الراغبين في الاشتراك في المباراة لوظائف مراقب ضرائب رئيسي أو مراقب تحقق أو رئيس محاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية. امتدت الدورات على جلستين وتناولت لمحة عامة عن برنامج معالجة النصوص (word) وبرنامج معالجة الجداول (Excel)، واستفاد من هذا التدريب أكثر من ١٩٠ موظفا.

– جلسات عملية تحضيرية لا سيما لموظفي الفئة الخامسة ومقدمي الخدمات الفنية.

– هذا وقد واصل المعهد المالي تدريب موظفي مديرية الشؤون العقارية ومديرية الجمارك العامة بمستوى مبتدئ. وكما جرت العادة، امتدت هذه الدورات على أربعة أسابيع.

المديرية	عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع
مديرية المالية العامة	١٦٥	١٤٢	٣٠٧
مديرية الشؤون العقارية و المساحة	٤	١٣	١٧
مديرية الجمارك العامة	٠	٢١	٢١
مديرية اليانصيب الوطني	٢	١	٣
المجموع	١٧١	١٧٧	٣٤٨

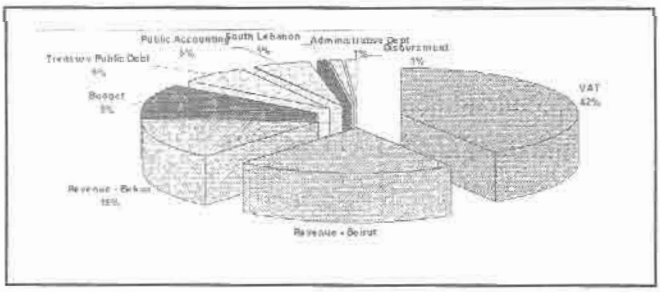


أما جديد المعهد المالي فهو تنظيم دورات تدريبية في الانترنت للمستويين المبتدئ والمتقدم. يذكر أن هذا التدريب لقي ترحيباً وصدى لدى الموظفين، فتعدى عدد استمارات التسجيل للموظفين الراغبين في الالتحاق بهذه الدورات ١٠٠ طلب.

تعاون لبناء القدرات

دورات اللغة الإنكليزية بالتعاون مع الـ AMIDEAST

تابع المعهد المالي دورات اللغات الأجنبية المعتادة والموجهة إلى كافة المديريات، فنظم سبع دورات تدريبية في اللغة الإنكليزية، ستة منها في مقره وواحدة في منطقة البقاع، ابتدأت الدورات بتاريخ ٧ أيار وانتهت خلال شهر أيلول. شارك فيها ١٠١ موظفا معظمهم من مديرية المالية العامة (٩٥)، أما المديريات العامة الأخرى، فلم يتعد عدد المشاركين فيها الـ٦ أشخاص.



أما التوزيع بحسب الأعمار، فيلاحظ أن ست وستين منهم دون الـ٢٩ من العمر ومعظمهم من الموظفين الجدد. أما التوزيع الجندري للمشاركين فبلغ ٦٠٪ للنساء مقابل ٤٠٪ للرجال، وقد يعود ذلك إلى العدد المتزايد من النساء العاملات في وزارة المالية. تجدر الإشارة بأن الالتزام بحضور هذه الدورات كان ممتازاً.

يتابع حاليا حوالي ١٢٠ موظفا دورات في اللغة الإنكليزية بالتعاون مع الـ AMIDEAST وقد بدأت الدورات وعددها ٦ (محادثة مستوى متقدّم، محادثة مستوى مبتدئ، مستوى متقدم ١، TOEIC) منذ ٩ أيلول وتمتد حتى أوائل تشرين الثاني ٢٠٠٢

دورات اللغة الفرنسية بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي CCF

استكمل المعهد الدورات التي كانت قد بدأت في الفصل السابق لإعداد موظفي الجمارك لخوض مباراة مجلس الخدمة المدنية ولم تجر أي دورات أضافية خلال فصل الصيف لعدم تمكّن الموظفين من متابعتها في فترات بعد الظهر.

"الجمارك بالفرنسية"

بدأت في أوائل شهر أيلول، دورات اللغة الفرنسية المتخصصة لمراقبي الجمارك ومساعديهم، وتشدد هذه الدورات على المصطلحات الجمركية والتجارية وتعتمد المستندات الرسمية الجمركية كأداة عمل. أما في ما يتعلق بالدورات الأخرى (مستوى مبتدئ) والمخصصة للموظفين، ومعظمهم من عرفاء الجمارك في دائرة المسافرين في مطار بيروت، فقد أعدّ لهم المعهد، بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي، برنامجاً خاصاً يرتكز على المحادثة. ويعوّل على هذا البرنامج لما له من أهمية في تعزيز الوجه الحضاري للبنان عند بوابته الرئيسية: أي مطار بيروت الدولي. فإلى المزيد من هذه الخطوات.

تعاون بين وزارة المال وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس

في خطوة أولى باتجاه تعزيز الأداء المعلوماتي للعاملين في وزارة المالية، لا سيما في مراكز المحافظات والمحتسبيات، جرى في ٢٠٠٢/٠٨/٠٣ حفل تخرج ٥٩ موظفاً من مختلف الفئات من مالية لبنان الشمالي والمحتسبيات التابعة لها. وكانت وزارة المالية قد تعاونت مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة لتنفيذ هذا المشروع. تابع الموظفون دورات تدريبية في كيفية استعمال الحاسوب الآلي امتدّت حوالي الخمسة أشهر، وتم التدريب في مركز الأبحاث والتنمية وتقنية المعلومات التابع لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس. نظمت الدورات بإشراف شركة New Horizon المرخصة للتدريب على برامج Microsoft MS Office.

عند انتهاء التدريب، نظّمت الغرفة التجارة حفل توزيع الشهادات برعاية معالي وزير المالية فؤاد السنيورة ممثلاً بمدير المالية العامة الأستاذ الآن بيفاني، بحضور رئيس الغرفة عبد الله غندور وعدد من أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مالية طرابلس بالتكليف سابقا، السيد مصطفى الحاج، ونخبة من الشخصيات الاقتصادية.



إن المعهد المالي والموظفين يشكرون الأستاذة سبردج حفار، رئيسة مالية لبنان الشمالي سابقاً، التي كان لها الدور الأساسي في تحقيق هذا المشروع.

يسعى المعهد المالي حاليا للتنسيق مع معاهد تدريب معلوماتية أخرى في المناطق اللبنانية لتدريب باقي الموظفين.

التعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

في سبيل تطوير وتأهيل كافة الإدارات العامة، أطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروع تدريب يستهدف كافة العاملين في القطاع العام. يهدف المشروع إلى تدريب العاملين من الفئة الثانية والثالثة على مهارات الإشراف ومن الفئة الأولى والثانية على المهارات الإدارية ومن كل الفئات على المعلوماتية. ومن هنا بدأ التعاون والتنسيق بين وزارة المال ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية للاستفادة قدر المستطاع من مشروع التدريب على الصعيدين المهاراتي والمعلوماتي. وقد تم حتى الآن تدريب حوالي ٤٣ موظفا من مديريتي المالية العامة والجمارك على المعلوماتية في جميع مجالاتها. أما على صعيد مهارات الإشراف، فقد اشترك حوالي ١٥ موظفا من وزارة المالية، ١٤ منهم من المالية العامة وموظفاً واحداً من مديرية الشؤون العقارية والمساحة. أما على صعيد المهارات الإدارية، فقد شارك موظفان من الفئة الثانية من مديرية المالية العامة.

يذكر أن المعهد المالي استضاف دورات يعدّها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تناولت موضوع إدارة المشاريع وأحياها المدرب الأستاذ أكرم نجار في شهر أيلول ٢٠٠٢.

الأملاك المبنية: "ورشة تحديث قيد الإنجاز"

في سياق الجهود التي تبذلها وزارة المالية لتحديث النظام الضريبي اللبناني وتطويره، تبرز أهمية عملية مراقبة تحققات الضرائب والرسوم وضبطها كمرحلة أساسية في هذه الخطة؛ ونظرا للأهمية التي تشكلها ضريبة الأملاك المبنية في نظامنا الضريبي، دعا مدير عام المالية الأستاذ ألان بيفاني اللجنة المشكلة لهذه الغاية إلى اجتماعات تعقد أول أربعاء من كل شهر في مبنى وزارة المالية، في رياض الصلح. عقدت اللجنة اجتماعتها بحضور رؤساء دوائر المالية في المحافظات اللبنانية الست، وموظفي من وحدة الأبحاث والدراسات الضريبية، فتم الاتفاق على تسريع عملية إصدار جداول التكليف والإحصاءات الشهرية وتوحيدها.
انتظروا لمحة عن إنجازات هذه اللجنة في الأعداد التالية من حديث المالية.

أخبار التسوية الضريبية

في الآونة الأخيرة، كثيراً ما تحدثت وسائل الإعلام عن ظاهرة ملفتة للانتباه، تمثلت بالعمل والجهد الدؤوب والمتواصل الذي بذله الموظفون في دائرة ضريبة الدخل في مديرية الواردات، حتى أيام الآحاد والعطل وفي ساعات إضافية خارج دوام العمل، وذلك تسهيلا لأعمال المواطنين...
فمع إقرار القانون رقم ٣٨٤ تاريخ ١٤- ١٢-٢٠٠١، باشرت مديرية الواردات في وزارة المالية باستقبال طلبات التسوية الضريبية للمكلفين عن أعمالهم للسنوات ١٩٩٢ ولغاية ١٩٩٩ ضمناً وللذين لم تتم بعد دراسة ملفاتهم، وعن أعمال السنوات ١٩٩٢ولغاية ١٩٩٤ للمكلفين الذين درست ملفاتهم. تشمل التسوية وفق مواد القانون الآنف الذكر المبالغ المتأتية عن أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية والرواتب والأجور وسائر المبالغ الخاضعة لضريبة الباب الثاني. وتهدف إلى تصحيح الوضع المالي للخزينة قبل أن تسقط الأموال المتوجبة بعامل مرور الزمن، كما أنها تسمح بتوسيع قاعدة المكلفين، خصوصاً المكتومين منهم، وتحفّز المكلفين الذين لم يستوفوا الشروط القانونية الضريبية لتسوية أوضاعهم. وقد تحقق جزء كبير من هذه الأهداف بدليل أن إيرادات التسوية قد فاقت مبلغ ١٦٠ مليار ليرة في الفترة من شهر شباط ولغاية نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٢. يبقى أن الإدارة الضريبية ستباشر عند الانتهاء من هذه المهمة، بدراسة ملفات المكلفين الذين لم يخضعوا لأحكام التسوية ضمن مهلة تسعة اشهر ونصف (٢٠٠٢/١٠/١٨ لغاية ٢٠٠٣/٧/١) وإلا ضاعت على الخزينة الإيرادات المرتقبة عن تكاليف أعمال ما قبل العام ١٩٩٨.
موضوع التسوية الضريبية، وهو موضوع يثير الكثير من الجدل، ليس تقليدا متبعا كما يحلو للبعض ترداده، بل وسيلة تعتمد في حالات الضرورة القصوى تتيح للمكلف تسوية أوضاعه وطي الأوراق والملفات القديمة بما يحفظ حقوق الدولة والمواطن ويفتح صفحة جديدة في العلاقة الضريبية "المواطنيّة".

كل التقدير للخبراء في مشروع تحديث النظام الضريبي

وزع وزير المالية فؤاد السنيورة وسفير كندا في لبنان هيغ سارافيان في ٢٧ حزيران ٢٠٠٢ شهادات تقدير على الخبراء المحليين الذين شاركوا في مشروع تحديث النظام الضريبي اللبناني Domestic Tax Reform Project – DTR الذي مولته الحكومة الكندية من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، وقد تضمن الحفل عرضاً لمشروع التحديث والمراحل التي مر بها والإنجازات الأساسية التي تحققت.

موجز عن مشروع تحديث النظام الضريبي

انطلق هذا المشروع عام ١٩٩٦ بهدف تفعيل عمل مديرية الواردات في مجال إدارة الضرائب وتعزيز الواردات، بالتعاون مع وكالة التنمية الكندية الدولية، وقد حقق هذا المشروع الإنجازات التالية:
- رفع مستوى تحصيل العائدات الضريبية من المكلفين،
- المساهمة في التحضير لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة،
- تفعيل عمليات التحقق الضريبي والتدقيق ومراجعة التصاريح،
- تمكين وزارة المالية من وضع قواعد معلومات حديثة تسمح بمتابعة ملفات المكلفين وجمع الإحصاءات وتبادلها الكترونيا،
- المساهمة في إحداث وحدة الدراسات والإحصاءات الضريبية في الوزارة،
- تأمين الأجهزة المعلوماتية والمعدات اللازمة،
- وتدريب الموظفين بالتعاون والتنسيق مع المعهد المالي.

مكافحة تبييض الأموال في لبنان: دور الإدارة المالية والجمركية

أصدرت مجموعة العمل الدولية لمكافحة تبييض الأموال (GAFI) في ٢١ حزيران ٢٠٠٢ قرارا يقضي برفع اسم لبنان عن لائحة الدول والمناطق غير المتعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال. وبهدف شرح أهمية هذه الخطوة وتأثيرها على الوضعين المالي والمصرفي في لبنان، نظم المعهد المالي حلقة عرض ونقاش حول موضوع مكافحة تبييض الأموال. أدار هذه الحلقة الدكتور محمد البعاصيري، أمين سر هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال ورئيس لجنة الرقابة على المصارف ومستشار صندوق النقد الدولي سابقا.

أعطى الدكتور البعاصيري لمحة عن الخطوات والإجراءات العملية التي اتخذها لبنان والتي أدّت إلى رفع اسمه عن اللائحة، ومنها القانون رقم ٣١٨ تاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٠١ والتعاميم التي أصدرها مصرف لبنان لاحقا. كما عرض للأعمال التي تقوم بها هيئة التحقيق الخاصة، مبينا فوائد إسقاط لبنان عن اللائحة السوداء. وناقش الحضور النتائج السلبية التي كانت ستترتب على لبنان في حال إبقاء اسمه على تلك اللائحة ومنها تقييد حركة الرساميل ومراقبتها والعقوبات الأكثر صرامة كتجميد الحسابات، لا سيما بعد توسيع مفهوم تبييض الأموال ليشمل الإرهاب والأموال الناتجة عنه. في النهاية، تم استعراض دور إدارات وزارة المالية لاسيما الجمارك اللبنانية في تطبيق القانون والتعاميم والتشريعات.

تحذير، تحذير، تحذير

قد يردكم بريد الكتروني يحثكم على التعاون أو 'المشاركة في مشروع مربح' من أجل مساعدة أشخاص على تحويل بعض أموالهم إلى حساباتكم الخاصة، أو 'لأسباب إنسانية'. ندعوكم للتنبه من خطورة هذه المراسلات وعدم الإجابة عليها. فالقانون اللبناني يحظر هذه العمليات ويحاسب عليها بصرامة.

تعريفات ومفاهيم عن تبييض الأموال

(عن كتاب "تبييض الأموال والسرية المصرفية" للأستاذ داود يوسف صبح، هديته إلى المكتبة المالية)



قد يعود أصل تسمية تبييض أو غسل الأموال إلى الثلاثينيات حيث تم إلقاء القبض على زعيم عصابات المافيا الشهير أل كابون بتهمة وحيدة كانت التهرب من دفع الضرائب. وكانت العصابات في ذلك الوقت تلجأ إلى استخدام الأرباح الهائلة من عملياتها الإجرامية في مجال تأسيس محلات الغسيل الآلية Laundering وشرائها للتمويه. وتتعدد تعريفات تبييض (أو غسل) الأموال Money Laundering و نذكر منها ما يلي:

– الأموال التي يتم تحصيلها من عمليات وأنشطة غير مشروعة (غير قانونية) يطلق عليها إسم أنشطة وعمليات وأعمال إجرامية يتم إدخالها ضمن النظام المالي لتصبح وكأنها أموال ذات مصادر مشروعة وقانونية؛

– مجموعة العمليات المتداخلة والمتعددة والمعقدة لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وإدخالها ضمن الدورة المالية (الاقتصادية) لتظهر وكأنها ناتجة عن مصدر مشروع؛

– العمل على تحوير أو تحويل أو تدوير الأموال غير المشروعة (أو غير القانونية) الناتجة عن عمليات إجرامية أو دمج الأرباح الناتجة عن الاتجار غير المشروع في النظام المالي عن طريق النظام المصرفي وجعلها جزء من الدورة الاقتصادية لتظهر تلك الأرباح أو تلك الأموال وكأنها ناتجة عن أعمال مشروعة.

مديرية الضريبة على القيمة المضافة

وجوه... نعرفها... ولا نعرفها...

الإدارة، أفراد لهم حياتهم، طموحاتهم، أحلامهم، ودورهم الريادي في التغيير.

حديث المالية تتحدّث عنهم...



الاسم والشهرة: وائل سامي خداج
سنة الولادة: ١٩٦٨
التحصيل العلمي: إجازة في إدارة الأعمال (المحاسبة والتمويل / الإدارة والتسويق)
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة التدقيق الميداني (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: النجاح والتقدم في العمل وخدمة المواطن
"حديث المالية" فكرة مميزة ومبتكرة في القطاع العام.



الاسم والشهرة: أرليت وليم السرتوك
سنة الولادة: ١٩٦٨
التحصيل العلمي: إجازة في الحقوق
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة التشريع والسياسات الضريبية (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: اكتساب الخبرات اللازمة واثبات الجدارة والكفاءة وإبراز الصورة الصحيحة للوظيفة والخدمة العامة وكذلك متابعة الدراسة للحصول على شهادة الدكتوراه.
"حديث المالية" لها أهمية بالنسبة إلى موظفي المالية وسائر المواطنين إذ أنها تطلعهم على خطوات وزارة المالية والتدريب الذي يخضع له الموظفون وغيرها من المعلومات، كما أنها تخلق من خلال طابعها الاجتماعي جوا من الألفة بين الموظفين في مختلف المديريات والماليات في المناطق.



الاسم والشهرة: منير بردويل
سنة الولادة: ١٩٧٠
التحصيل العلمي: إجازة في إدارة الأعمال ويتابع حاليا دراسته لنيل شهادة الماستر في الإدارة
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة الاعتراض والاستئناف (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: التقدم في الوظيفة وتقديم الخدمة الأفضل للمواطنين، إضافة إلى متابعة الدراسة لنيل الدكتوراه.
"حديث المالية" هي وجه حضاري ومتقدم لوزارة المالية وتشكل مبعث فخر واعتزاز.



الاسم والشهرة: صفاء بركات
سنة الولادة: ١٩٧١
التحصيل العلمي: بكالوريوس في المحاسبة
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: الارتقاء والنجاح في الوظيفة وخدمة الناس.
"حديث المالية" مكنتنا من معرفة أخبار ونشاطات وزارة المالية.



الاسم والشهرة: جورج المغراوي
سنة الولادة: ١٩٧٣
التحصيل العلمي: إجازة في المحاسبة والتمويل ويتابع دراسته لنيل شهادة الماستر في الإدارة
الخبرة في وزارة المالية: ٨ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة الالتزام الضريبي (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: النجاح والتقدم في العمل وإكمال التحصيل العلمي لنيل شهادة الماستر
"حديث المالية" هي صلة وصل بين موظفي المالية ومرآة لنشاطات الوزارة.



الاسم والشهرة: همى لطفي صادق
سنة الولادة: ١٩٧٢
التحصيل العلمي: إجازة في إدارة الأعمال (المحاسبة والتمويل/ الإدارة والتسويق) وتحضر حاليا رسالة الماجستير
الخبرة في وزارة المالية: ٦ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة الشؤون الإدارية والموظفين (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: إنجاز رسالة الماجستير، والمشاركة في دورات تدريبية لتعزيز مهارات الإشراف والقيادة وتطويرها.
"حديث المالية" تساهم في عملية التواصل بين الموظفين في مختلف الدوائر والمديريات والماليات وتطلعهم على آخر مستجدات الوزارة.



الاسم والشهرة: منال عفيف عبد الصمد
سنة الولادة: ١٩٧٥
التحصيل العلمي: إجازة في إدارة الأعمال (الإدارة والتسويق / المحاسبة والتمويل)
الخبرة في وزارة المالية: ٥ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة التنسيق الإداري والمالي (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: الارتقاء في الوظيفة واستكمال التحصيل العلمي لنيل الماجستير في إدارة الأعمال.
"حديث المالية" تتيح للموظفين معرفة أخبار زملائهم في مختلف الدوائر والمديريات في بيروت والمناطق.



الاسم والشهرة: رانية دياب
سنة الولادة: ١٩٧٧
التحصيل العلمي: دبلوم دراسات معمقة في الشؤون المالية
الخبرة في وزارة المالية: ٤ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة التحصيل (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: إنجاز دراسة الدكتوراه والنجاح والترقي في عملي
"حديث المالية" ذات أهمية من حيث المعلومات الخاصة بوزارة المالية وهي تشكل صلة وصل بين الموظفين



الاسم والشهرة: ماريا تيتديان
سنة الولادة: ١٩٧٣
التحصيل العلمي: دراسات عليا في التدقيق المحاسبي والضريبي
الخبرة في وزارة المالية: ٥ سنوات
الوظيفة: رئيس دائرة المراقبة الضريبية والاستردادات (بالتكليف)
التطلعات المستقبلية: التطور في الخبرة والمعرفة لإحراز التقدم المستمر في الوظيفة
"حديث المالية" تلعب دورا فعالا في نقل جديد وزارة المالية وأخبار الموظفين والعاملين فيها

تمكين السياح من استرداد الضريبة

تعاقدت وزارة المالية مع الشركة العالمية غلوبال ريفند (Global Refund) لتتولى رد الضريبة إلى السياح في مطار بيروت الدولي .وبغية تنظيم هذه العملية يجب على المؤسسات المسجلة في الضريبة على القيمة المضافة التقدم من الشركة ودفع بدل اشتراك سنوي مقداره ٦٩ الف ليرة لبنانية لتحصل على طلبات خاصة معروفة بـ " غلوبل ريفند شك". بموجب هذه الطلبات، يستطيع السائح الحصول على قيمة الضريبة نقدا عند مغادرته الاراضي اللبنانية، إذا كانت قيمة الضريبة لا تزيد عن ٥٠٠ دولار اميركي، أو تحويلها إلى حسابه الخاص في حال زادت عن هذا المبلغ، على أن تُحسَم منها العمولة التي تتقاضاها شركة غلوبال ريفند. وتجدر الإشارة إلى أن دائرة المراقبة الضريبية والاستردادات هي التي تشرف على حسن عمل الشركة المذكورة أعلاه. أما النتائج التي تم تحقيقها منذ البدء بتطبيق هذه الإجراءات وحتى ٢٣ حزيران ٢٠٠٢ فتجلّت في تقديم ٢٧٤٨ طلباً من السياح من أجل استرداد الضريبة، وبلغت قيمة الفواتير التي تقدم بها السياح ٨ مليارات و٩١٧ مليون ليرة أعيد منها ٧٧٠ مليون ليرة كضريبة مستردة.

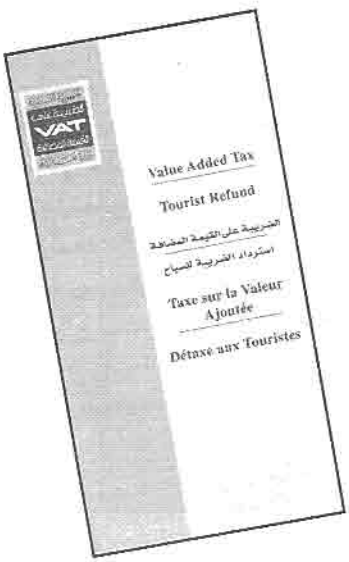
وسام نهرا- مراقب ضرائب
مديرية الضريبة على القيمة المضافة

السائح واسترداد الضريبة

يحق لكل أجنبي أو لبناني مقيم في الخارج و لم تتعد مدة زيارته إلى لبنان ثلاثة اشهر متواصلة، استرداد الضريبة. ومن شروط استردادها نذكر ما يلي

- أن يتم نقل المشتريات أو البضائع ضمن أمتعة السائح الشخصية.
- أن يكون السائح قد اشترى السلع من تاجر مسجل في الـ TVA.
- ألا يقل مجموع الفاتورة الواحدة من كل متجر عن ١٥٠ ألف ليرة في اليوم الواحد.
- أن يتم إخراج المشتريات من لبنان ضمن مهلة ثلاثة أشهر بدءا من تاريخ الشراء أي تاريخ الفاتورة، ولا يشترط أن يكون إرسال البضاعة عند أول خروج للسائح من لبنان طالما أنه لا يزال ضمن المهلة المذكورة أعلاه.
- أن تكون المشتريات جديدة ولم يسبق له أن استعملها في لبنان (ما عدا السيارات السياحية).

لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة صفحة الانترنت www.finance.gov.lb أو الاتصال على أرقام الهاتف التالية: ٠١/٣٩٨٣٦٠ أو ٠١/٣٩٨١٤٢



الـ TVA في أرقام

عدد الخاضعين للضريبة المسجلين والمقبولين	٨٢٤١
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين إلزاميا	٦٧٤٥
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين اختياريا	١٤٩٦
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين حسب المناطق:	
بيروت	٣١١٤
جبل لبنان	٤٠٠٣
البقاع	٣١٢
الجنوب	٣٣٦
النبطية	٧١
الشمال	٤٠٥
المجموع	٨٢٤١

عدد شهادات التسجيل الصادرة	٨٢٣٩
عدد شهادات التسجيل المسلمة	٨٢٠٣
عدد المحاضرات والندوات المنظمة خارج الإدارة	١١٦
عدد المراجعين (استفسارات) زيارات للإدارة	٧١٩٧
عدد البريد الالكتروني الوارد الذي تم الإجابة عليه	٣١٩
عدد زائري موقع الانترنت	١٥٩٦٧
عدد الشكاوى عبر الهاتف	١٦٩
عدد الشكاوى المقدمة مباشرة إلى الإدارة	٤٧
عدد الرسائل الواردة	١٥٨٢
عدد المراسيم والقرارات الصادرة	٥٢

الأدلة الصادرة
• معلومات عامة
• دليل التسجيل
• دليل الاسترداد للسيّاح
• دليل الدبلوماسيين والمنظمات الدولية
• دليل الأشخاص الذين يعتمدون الأسس النقدية في محاسبتهم
• الدليل العام
• دليل المحاسبة

دائرة رسم الانتقال

مقابلة مع السيدة حياة نادر

لمناسبة تعيينها رئيسةً لدائرة رسم الانتقال وبعد انتهاء الدورة التدريبية حول هذا الرسم، التقت 'حديث المالية ' السيدة حياة نادر، وأجرت معها الحوار التالي:



أولا مبروك للسيدة حياة كيف تقيمين الفرق بين العمل في دائرة ضريبة الدخل ودائرة رسم الانتقال؟

في دائرة ضريبة الدخل، تقوم الإدارة والمراقب بالعمل فيتابعان المكلف من أول المعاملة وحتى آخرها. أما في دائرة رسم الانتقال، فيتابع المكلف معاملته بنفسه، ويكون جد مهتم بإنهائها إن 'لكي "يخلّص" عقارات (كونه وريثا)، أو لكي يحرر بعض الأموال... ويتم حاليا تشجيع المواطنين على متابعة معاملاتهم بأنفسهم وليس عن طريق محام أو وسيط. كما إننا نقوم بالتشديد على "طول بال" المراقبين.

في عملي الحالي، يجب أن أكون متفرّغة كل الوقت. يقوم رئيس الدائرة بمتابعة دائمة للأمور اليومية التي يضطلع بها المراقبون، ويبدي رأيه بالأمور العالقة والتي يجد المراقبون صعوبة في حلها. أما بالنسبة للقضايا التي تستلزم بحثا مطولا ومراجعة للقوانين والأنظمة فيقوم بها رئيس الدائرة خارج الدوام وبمعاونة المراقبين.

في دائرة رسم الانتقال، يلتقي المراقب وكذلك رئيس الدائرة بكافة أنواع الناس، من مختلف الطبقات والمهن والخلفيات. أما في دائرة ضريبة الدخل، فيلتقي المراقب الرئيسي ورئيس الدائرة إجمالا بخبراء المحاسبة أو أصحاب الشركات والمؤسسات والأموال.

هل كانت توقعات المشاركين قريبة من التوقعات التي وضعتها مع الأستاذ الراسي وبالتعاون مع المعهد المالي قبل البدء بالدورة؟

نعم، إذ أن هذه الدورة قد عقدت أصلا نظرا لحاجة المراقبين وضرورة توحيد الإجراءات المعتمدة في بيروت مع تلك المعتمدة في المناطق.

كيف وجدت سير الدورة، والتفاعل بين المراقبين؟

كانت الدورة ممتازة. فالمتدربون هم من نخبة الموظفين المختصين، ويعملون في دوائر رسم الانتقال منذ سنوات عدة. كانت المسائل المطروحة عملية وتتعلق بتنفيذ معاملات هذا الرسم. وقد دعي الجميع إلى ضرورة الحوار كوننا جميعا، متدربين ومدربين، فريق واحد نعاني المشاكل ذاتها. وقد طغت المشاركة والحيوية على النقاشات بحيث كان يتم الاتفاق بالإجماع على الفكرة الأفضل (أي تقرير ما هو أفضل إجراء يجب إتباعه). أما بالنسبة للتفاعل بين المراقبين فقد كان جيدا جدا. وبالرغم من وصول بعض المتدربين متعبين من مناطق بعيدة (النبطية، البقاع، صيدا، وطرابلس)، فقد كانوا ينسون تعبهم بعد قليل وهموم العمل اليومي ويشاركون بنشاط، فيدلون بحججهم وآراءهم وقد كانت كلها مفيدة.

هل تم فعليا التوصل إلى آليات عمل موحدة بين الماليات في مختلف المناطق؟ وهل صدرت تعليمات خطية موحدة؟

نعم، وتمّ إعطاء توجيهات وتعليمات عديدة. فالمراقبون الذين يعملون في مختلف الماليات اتبعوا بعد النقاش معظم الإجراءات المعتمدة في دائرة رسم الانتقال في بيروت، على أن تطبق هذه الإجراءات والتطبيقات في باقي المناطق وتصدر التعليمات.

هل ساعدت الدورة في تحسين التواصل بين المراقبين؟ وهل ساهمت في بناء روح الفريق لديهم؟

طبعا ويمكن القول أنها تعززت. تردنا اتصالات من المراقبين في المناطق يوميا تقريبا، إما للاستفسار عن موضوع معين أو لطرح مشكلة ما. وسنستفيد من هذه الحوارات لطرحها في دورة المتابعة التي ستجمع الجميع مرة أخرى إن شاء الله.

أخيرا، ما رأيك بـ حديث المالية؟

ارى انها رابط اجتماعي بين الموظفين، وبين الماليات والدوائر والمصالح في مختلف المناطق. وهي صلة وصل بين الموظفين من جهة والوزير والمدير العام من جهة اخرى. فمن خلالها يمكن قراءة ومعرفة جديد الوزارة وآراء الوزير والمدير العام وتوجيهاتهما في المواضيع الاقتصادية والمالية.

حياة نادر: سيرة ذاتية

السيدة حياة نادر، من مواليد ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٨– قبولا (عكار)، متزوجة ولها ولد واحد. حازت على إجازة في إدارة الأعمال قسم المحاسبة والتمويل من الجامعة اللبنانية في العام ١٩٧٤ ، وعينت محتسبة في وزارة المالية في العام نفسه. سنة ١٩٧٥، ألحقت بمالية لبنان الشمالي بصفة مراقب رتبة أولى، وسنة ١٩٧٧ بصفة مراقب ضرائب رئيسي. ألحقت بدائرة ضريبة الدخل في العام ١٩٨٥ وعملت في هذه الدائرة حتى تعينها مؤخرا رئيسة لدائرة رسم الانتقال في بيروت. تابعت عدة دورات تدريبية في المعهد المالي وخارج لبنان وشاركت في صياغة عدد كبير من الإجراءات الداخلية والتنظيمية الخاصة بتحسين أداء دائرة ضريبة الدخل نذكر منها نموذج تصريح المصارف.

تتطلع السيدة حياة الى تحسين أداء دائرة رسم الانتقال والعلاقة مع المواطن. والى الاستمرار في الخدمة العامة وبذل كافة الجهود لتستحق عن جدارة الترقية إلى الفئة الثانية.

أسرة حديث المالية وفريق المعهد يهنئان السيدة نادر بمسؤولياتها الجديدة وكذلك جميع النساء العاملات في إدارات وزارة المالية متمنين لهن النجاح في تعزيز دور المرأة في القيادة الإدارية والتقنية.

ما بعد الدليل: ...

دورة تدريبية لتوحيد تطبيق رسم الانتقال





بالتعاون مع رئيسة الدائرة المعينة حديثا، السيدة حياة نادر ورئيس الدائرة السابق الأستاذ موسى الراسي، نظم المعهد المالي حلقات تدريبية حول ضريبة رسم الانتقال هدفت إلى تعزيز خبرات مراقبي هذه الضريبة والتأكد من توحيد التطبيق والقواعد المعتمدة في مختلف المكاتب الإقليمية. فتعاونت السيدة نادر والسيد الراسي لعرض المواضيع والمشاكل التي يمر بها المراقبون في حياتهم اليومية، تبعها نقاش وتحليل وعروض تقييمية شارك فيها المراقبون بطريقة ناشطة وفعالة. وقد امتدت الحلقات من ٢٠٠٢/٤/١١ إلى ٢٠٠٢/٥/١٤ وتناولت بالتفصيل كل ما يتعلّق بالتصاريح، وعملية الإعفاء من الرسم، وتخمين عناصر التركة، وكيفية فرض الرسم، وتقرير الدرس، بالإضافة إلى أصول الاعتراض على الرسم.

رسم الانتقال

نستعرض في هذه الدراسة الموجزة موضوعا ضريبيا يهم جميع المواطنين من دون استثناء: ضريبة رسم الانتقال. نحن على يقين بأن الكثير من المواطنين يسمعون بهذا الرسم ولا يعرفون معناه أو مدلوله. لذا، جئنا بهذا الشرح المبسط لقانون رسم الانتقال، نطرحه عليكم بشكل أسئلة وأجوبة.

ما هي ضريبة رسم الانتقال؟

رسم الانتقال هو إحدى الضرائب المباشرة كضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية. يفرض على الحصص الإرثية والهبات الصافية، أي بعد تنزيل الأعباء المترتبة عليها. وقد فرض للمرة الأولى بموجب القانون الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢١ الذي ألغي بالقانون الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢

ما هي الأموال الخاضعة لهذا الرسم؟

يفرض رسم الانتقال على جميع الحقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إلى الغير، باستثناء الدولة والبلديات، بطريق الإرث أو الوصية أو الهبة أو الوقف، أو بأي طريق آخر بلا عوض يعادل قيمتها الحقيقية.

متى يستحق هذا الرسم؟

يستحق الرسم بتاريخ الوفاة أو الحكم بوفاة الغائب، أو نفاذ الهبة أو الوصية أو الوقف، أو انتهاء الوقف. ولا يسري عامل مرور الزمن إلا من تاريخ تبلغ الدوائر المالية المختصة الأحكام النهائية المتعلقة بحصر الإرث أو بإنفاذ الوصية أو الهبة أو الوقف أو بانتهاء الوقف.

ما هي الأموال الخاضعة لرسم الانتقال؟

أ- جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في لبنان والمنتقلة من لبناني أو أجنبي أيا كان محل إقامته.

ب- جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في الخارج والمنتقلة من لبناني مقيم في لبنان.

ت- جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في الخارج والمنتقلة من أجنبي مقيم في لبنان. ويمكن تلافي ازدواجية الرسم على الأموال المذكورة باتفاقيات دولية.

من هي الجهة التي تتولى فرض رسم الانتقال؟

تتولى دائرة رسم الانتقال في بيروت المعاملات المتعلقة بانتقال الأموال عن الأشخاص المقيمين في محافظة بيروت أو خارج الأراضي اللبنانية. وتتولى رئاسة المالية في المحافظات الأخرى المعاملات المتعلقة بانتقال أموال وأملاك الأشخاص المقيمين في هذه المحافظات.

ما هي صلاحيات الدائرة المالية المختصة برسم الانتقال؟

أ- التدقيق في صحة التصاريح وممارسة حق الإطلاع.

ب- تكليف لجان التخمين لتحديد قيمة الأموال غير المنقولة والحقوق العينية العقارية.

ت- الترخيص بإجراء حصر الإرث.

ث- التثبت من المخالفات وتنظيم محاضرها وإحالتها على المراجع المختصة.

ج- درس الاعتراضات.

ح- تأمين المحافظة على جميع المستندات المختصة بالرسم.

ما هي التصاريح الواجب تقديمها؟

أولا: يتوجب على الورثة والموهوب لهم ومستحقي الوقف ومنفذي الوصية أو من ينوب عنهم قانونا أن يقدموا تصريحا إلى الدوائر المالية المختصة خلال ٩٠ يوما من تاريخ الوفاة أو الهبة أو إنفاذ الوصية أو الوقف أو الحكم بوفاة غائب. ويحتوي هذا التصريح على:

-اسم المورث أو الواهب أو الموصي أو الواقف،

-أسماء الورثة أو الموهوب لهم أو الموصى لهم أو مستحقي الوقف،

-محل إقامة كل من الأشخاص المذكورين سابقا،

-مشتملات الأموال المنتقلة على اختلاف أنواعها بالإضافة إلى مكان وجودها وقيمتها البيعية الصحيحة.

ثانيا: على أصحاب العلاقة المذكورين أعلاه تقديم كافة المستندات والإثباتات المتعلقة بتصريحهم خلال مدة ٦ أشهر من تاريخ حصول الواقعة التي ترتب بسببها الرسم (وفاة، هبة، إنفاذ وصية، وقف، انتهاء الوقف). تمدّد مهلة التصريح إلى سنة إذا كان المكلفون بتقديمه موجودين خارج لبنان. وفي حال وجود نزاع قضائي على التركة، لا تسري مهلة تقديم التصريح أو مهلة تقديم المستندات إلا اعتبارا من تاريخ صدور الحكم النهائي بالنزاع.

تحضير: المراقب أنور مراد (دائرة رسم الانتقال – بيروت)

بعض المصطلحات

١- **الأموال غير المنقولة:** الأراضي والأبنية.

٢- **الأموال المنقولة:** المفروشات، السيارات، الأسهم والسندات، الخ.

٣- **ازدواجية الرسم:** دفع الرسم مرة في لبنان ومرة في الخارج.

٤- **المورث:** الشخص المتوفى الذي ترك أموالا خاضعة لرسم الانتقال.

٥- **الهبة:** وهي تصرف بين أحياء يتفرّغ المرء بموجبه لشخص آخر، في الحال، عن كامل أمواله المنقولة أوغير المنقولة، أو بعض هذه الأموال من دون مقابل.

٦- **الوقف:** وهو منع التصرف بعقار أو إجراء حق عيني عليه، على أن يخصص حق الانتفاع به لجهة خيرية أو نفع عام أو أولاد الواقف وذريته من بعده.

لمزيد من المعلومات أطلب دليل المواطن في "أصول وإجراءات رسم الانتقال" من المعهد المالي أو على صفحة الإنترنت www.if.org.lb

نجم، نور، نار، منار ..... وقريباً شعاع

الجمارك تطلق نظام " نور"

'نحن اليوم في صدد تزويدكم بنظام 'نور' مُرفقاً بأداة "EDI"(Electronic Data Interchange) لتبادل البيانات إلكترونياً، بهدف زيادة فعالية المعاملات والإجراءات التي تتم مع الجمارك. هذه مرحلة أخرى من إنجازات مشروع مكننة وتطوير الإدارة الجمركية وتفصيل علاقتها مع القطاع الخاص أطلقتها وزارة المالية وإدارة الجمارك في السابع من أيار ٢٠٠٢. تشكّل أداة "EDI" عنصراً أساسياً في التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية إذ أنها تسهل تبادل المعلومات من خلال نماذج إلكترونية بدلاً من اللجوء إلى الورق والوثائق. فيمكن بالتالي تبادل المعاملات إلكترونياً على غرار التصريحات الجمركية، والمانيفست، والفواتير الجمركية وغيرها...

العمل على نظام 'نور' المدمج بأداة "EDI" هو في غاية البساطة؛ فما على موظف الجمارك أو التاجر سوى أخذ المعلومات من قاعدة البيانات وإدخالها على نموذج التصريح الجمركي الإلكتروني، مما يحول دون إعادة هيكلة بيانات التصاريح؛ أي أن المستخدم يضع النص بالشكل الذي يريد، ومن ثم يعمل نظام "نور" على نقل النص إلى الشكل الخاص الذي يمكن نقله مباشرة عبر النظام. وهنا تكمن فوائد الـ"EDI" التي تتلخص بما يلي: إدخال البيانات مرة واحدة، تقليص العمل اليدوي، تجنّب الأخطاء في البيانات، تحسين إجراءات الأعمال، تقليص الوقت الذي تستلزمه هذه الإجراءات.

الجمارك تطلق "منار": مشروع مكننة المانيفست

رعى وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة إطلاق مشروع مكننة المانيفست "منار" وذلك في احتفال أقيم يوم الثلاثاء في ٢٥ حزيران ٢٠٠٢ في المعهد المالي وحضره رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للجمارك ومديرها العام بالإضافة إلى عدد من التجار والمستوردين وأصحاب الوكالات البحرية، وتخلل الاحتفال التعريف بأهداف مشروع "منار" الذي يمكّن إدارة الجمارك من تلقي المانيفست آلياً وتدقيق البيانات والتأكد من صحة التصريح قبل معالجة الرسوم وإتمام المعاملة. وهذا الاتصال المباشر بين الناقل والجمارك من شأنه تخفيض وقت وكلفة معاملة المانيفست وتعزيز الشراكة الدائمة بين الإدارة والمكلف.

يبقى أنّ الهدف النهائي لإدارة الجمارك هو التوصل إلى نظام جمركي يقوم فيه المستورد بالتصريح عن بضائعه من مكتبه أو منزله، وتسديد الرسوم المتوجبة عليه عبر المصرف، ثم إرسال من يستلم بضائعه؛ وهذا من شأنه اختصار الوقت وتخفيض الكلفة. وقد تم تحضير معظم الإجراءات اللازمة للمشروع باستثناء ما يعود إلى إقرار التوقيع الإلكتروني من قبل مجلس النواب في وقت قريب.

خطوات تطوير وتحديث الجمارك خلال السنوات الماضية

- تطبيق الرسم الجمركي الموحد وتبسيط التعرفة (تموز ١٩٩٥)
- التعرفة الجمركية وفقاً للنظام المنسق (١٩٩٦)
- البيان الجمركي الموحد (كانون الثاني ١٩٩٧)
- إدخال نظام "نجم" في مرفأ بيروت (أيلول ١٩٩٧)
- إدخال نظام "نجم" في مطار بيروت الدولي (آب ١٩٩٨)
- إعادة هيكلة التعرفة الجمركية في نهاية العام ٢٠٠٠ بهدف تخفيض الرسوم الجمركية
- إقرار قانون الجمارك الجديد الذي بداء العمل به في نيسان ٢٠٠١
- إدخال نظام "نجم" في مرفأ طرابلس (كانون الثاني ٢٠٠١)
- إدخال نظام "نور" في مطار بيروت (أيار ٢٠٠١) وفي مرفأ بيروت (تشرين الأول ٢٠٠١)
- اعتماد الرقم الضريبي الموحد والضريبة على القيمة المضافة
- إطلاق مشروع مكننة المانيفست (حزيران ٢٠٠٢).

نظام الحوافز لتحسين الأداء

أوضح الوزير السنيورة حرص الوزارة على نظام الحوافز الجديد الذي تعده إدارة الجمارك ليشعر المبادر والمنتج بأنه مميّز عن الشخص العادي في الأداء وليشكل بدوره حافزاً للموظف العادي ليصبح مميزاً.

الجمارك تطلق نظام 'نجم إكسبرس' المدمج بـ "EDI" في مطار بيروت الدولي

ضمن حملة المكننة المكثفة التي شنتها وزارة المالية في إداراتها كافة، والتي طالت إدارة الجمارك خاصة، نشأ النظام الجمركي المعلوماتي لتوصيل البضائع بسرعة ودقة "نجم إكسبرس"، الذي تم تطبيقه في مطار بيروت الدولي في آب ١٩٩٨. ولما برهن "نجم إكسبرس" عن كونه أداة فعالة في تقليص وقت وكلفة تخليص البضائع المستوردة، كان لا بد من تطويره. فبات يتضمن بروتوكول وإجراءات نظام تبادل البيانات إلكترونياً EDI (Electronic Data Interchange)، والذي تتمثل أهدافه بما يلي: تخفيض كلفة ووقت تخليص البضائع؛ تسهيل عمليات التصدير واسترجاع التجّار للضريبة على القيمة المضافة؛ اعتماد نظام التخليص المسبق المخصص لتعزيز أعمال الترانزيت عبر مطار بيروت الدولي؛ توسيع رقعة استخدام نظام "نجم إكسبرس" مع اعتماد آلية الدفع؛ استخدام هذا النظام في باقي نقاط الجمارك كالمصنع مثلا وتقليص أخطاء الإدارة الجمركية.

أما حسناته لجهة معالجة عمليات الاستيراد والتصدير والترانزيت فتتلخص بما يلي: تقليص كلفة تخليص البضائع المستوردة أو المصدرة وتقليص المهام الملقاة على عاتق مراقبي الجمارك والحدّ من الرشوة وإتاحة المجال أمام المزيد من الاستثمارات وإمكانية الدفع آلياً وتعزيز سيولة الحكومة النقدية وتوفير الإحصاءات حول حركة الاستيراد والتصدير وتعزيز النظرة الدولية إلى لبنان بما يساهم في استعادة لبنان دوره كمحور أساسي على الخريطة الإقليمية.

تكريم موظفين في الجمارك



رعى وزير المالية فؤاد السنيورة يوم الثلاثاء في ١٣ آب ٢٠٠٢ احتفال تكريم موظفينَ في إدارة الجمارك هما النقيب منير أبو رجيلي والمراقب الأول شفيق مرعي. أثنى معالي الوزير على الجهود الاستثنائية للموظفين وما أحرزاه من نتائج طيبة خلال تأديتهما واجب الوظيفة، ثم قدم لهما "براءة تنويه" ومنحة مالية بقيمة مليوني ليرة لكل منهما. وقد حضر الاحتفال الذي أقيم في المعهد المالي كل من رئيس المجلس الأعلى للجمارك أكرم شديد والمدير العام العميد أسعد غانم وعدد من الموظفين الكبار في وزارة المالية والجمارك. وألقى الوزير السنيورة كلمة لفت فيها إلى الإنجازات التي تحققت على صعيد عصرنة وتطوير هذه الإدارة لمواكبة التقنيات الجديدة، مُشدداً على أهمية الجمارك لجهة خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز واردات الخزينة؛ فالجمارك لا تؤمّن هذه الواردات من خلال الرسوم فحسب، بل من خلال ضرائب الاستهلاك، والضريبة على القيمة المضافة التي تشكل ٤٠٪ من مجمل واردات الخزينة ومن خلال تشجيع وتسهيل حركة التجارة.

النظام العام لنشر البيانات GDDS

بناء لطلب مصرف لبنان، زارت في الفترة ما بين ٢٥ آذار و ٤ نيسان ٢٠٠٢ بعثة من وحدة الإحصاء في صندوق النقد الدولي، التقت المسؤولين في كافة الإدارات التي تعنى بالمال العام والأمور المالية والنقدية بغية تقييم البيانات الاحصائية والمعلومات وإمكانية نشرها ووضع برنامج عمل لكل وحدة وإدارة لمساعدتها في تطبيق 'النظام العام لنشر البيانات' (GDDS) الذي أقر تطبيقه مجلس الوزراء. وكان عدد من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي قد باشر باعتماد هذا النظام (الكويت والأردن) الذي يهدف إلى اعتماد أسس جديدة في إعداد ونشر البيانات المالية والنقدية وتطوير أنظمة الإحصاءات المعتمدة. وقد عقد في هذا الإطار ثلاثة اجتماعات بحضور البعثة وممثلين عن وزارة المالية وُضعت خلالها اسس قاعدة البيانات وتولت وصف المعلومات المتوفرة. تتمثل المشاريع المستقبلية بوضع نظام الـ(GDDS) قيد التنفيذ من خلال الشبكة، إلى جانب تنظيم اجتماع للأطراف المانحة تُحدد خلاله المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا النظام. أما الأطراف المستفيدة من هذا المشروع فهي: مصرف لبنان بصفته المنسق الوطني للمشروع، وزارة المالية بكافة دوائرها، وإدارة الاحصاء المركزي. انتظروا التفاصيل.

زيارات وفود... ووداع وفود أخرى

■ ودع وفد من المعهد المالي السيد هاري برازاد، مدير البنك الدولي في لبنان، واستعلم عن كيفية استمرار العلاقة بين المؤسستين لا سيما لجهة التدريب.

■ ودع وفد من المعهد المالي، الدبلوماسيين المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية في السفارة الفرنسية السيد فردريك كابلان والسيدة كلود ماسيغوزا واستقبل الوفد الجديد المؤلف من السيد باتريك مانون وكاترين دومارشيه، الذي زار المعهد وأبدى استعداده لإكمال مسيرة التعاون المعهودة مع ممثلي سفارة فرنسا في لبنان.

■ قامت السيدة ماري فرانسواز بشتيل، مديرة المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا خلال زيارتها الموجزة إلى لبنان في شهر تموز ٢٠٠٢ بزيارة مطولة للمعهد المالي حيث اطلعت على سير العمل وتجهيزات المعهد وخطة عمله. وقد تم التداول بأطر التعاون المستقبلي بين الENA والمعهد المالي. وكانت السيدة بشتيل قد نقلت للمسؤولين اللبنانيين اهتمام بلادها والمعهد الوطني للإدارة في فرنسا بالخطوات التي تقوم بها الدولة اللبنانية لتفعيل العمل الإداري في لبنان ولإطلاق معهد الإدارة العامة، مبدية الاستعداد الكامل لدعم الخطوات التي يتخذها لبنان لبدء المعهد اللبناني عمله، وذلك من خلال قيام تعاون وثيق وتبادل خبرات.

■ المدير التنفيذي لدى البنك الدولي، السيد مهدي الجزاف، زار المعهد المالي في شهر تموز ٢٠٠٢، وتناول اللقاء مجالات التعاون الممكنة وكيفية إستفادة المعهد المالي من الخبرات المتاحة لدى البنك.

■ بمناسبة زيارة وفد من صندوق النقد الدولي يرأسه السيد جيمس والش لوزارة المال بهدف تقديم المساعدة التقنية لإدارة الجمارك ومديرية الضريبة على القيمة المضافة، نظم المعهد المالي جلستي نقاش بحضور وزير المالية ورئيس الوفد، جمعت الأولى مدير المالية العام ومديري الضريبة على القيمة المضافة وكوادرها العليا، والثانية ادارة الجمارك. وقد أبدى خبراء الصندوق رأيهم بآلية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في لبنان، كما اقترحوا بعض التوصيات المفيدة. وتم البحث في مجالات التدريب المتاحة لموظفي إدارة الضريبة على القيمة المضافة وإدارة الجمارك لجهة تنسيق التدريب بين المديريتين.

زيارات البعثات الأجنبية والدولية لوزارة المال

١ – ٧ **حزيران**: زيارة مسؤول منطقة الشرق الأوسط السيد جوسان لدراسة العلاقة بين البنك و الحكومة اللبنانية وتقييم تقدم العمل في المشاريع التي يمولها البنك.

٢٤-٢٦ **حزيران**: زيارة بعثة من وزارة المال والاقتصاد الفرنسية برئاسة فانسن مازوريك نائب مدير العلاقات الدولية في إدارة التشريع الضريبي. هدف الزيارة هو المفاوضات حول اعتماد اتفاقيات ضريبية جديدة بين البلدين تحل مكان تلك الموقعة في العام ١٩٦٢ وكذلك دراسة الاتفاقيات لتشجيع الاستثمار.

٢٢-٣٠ **تموز**: زيارة بعثة من البنك الدولي بهدف دراسة سبل تحسين ادارة الدين العام وتعزيز واردات الدولة.

٢٩ **تموز** – ٢ **آب**: زيارة بعثة من الاتحاد الأوروبي لتطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.

٧ – ٩ **آب**: زيارة بعثة من صندوق النقد الدولي بهدف المساعدة التقنية لإدارة الجمارك ومديرية الضريبة على القيمة المضافة.

أخبار سريعة

■ **اجتمع وزير المالية فؤاد السنيورة يوم الجمعة ٦ حزيران ٢٠٠٢ في المعهد المالي برؤساء الدوائر والمدراء في الوزارة، حيث تمت مناقشة المشاريع الجاري تطبيقها ودراسة الخطط المستقبلية والسبل الكفيلة بوضعها موضع التطبيق.**

■ اجتمع وزير المالية ومدير المالية العام، يوم ٢٣ تموز٢٠٠٢ بمدراء وموظفي المالية الذين تابعوا خلال السنوات الثلاث الماضية دورات تدريبية في الخارج. شكل اللقاء مناسبة لتبادل الآراء والخبرات ولتقييم مستوى ونوعية التدريب، وكذلك العلاقات والتعاون مع مؤسسات ومعاهد التدريب الدولية. يذكر أن عدد المتدربين قد بلغ ١٢٠ وأن نسبة النساء وصلت إلى ٤٦ ٪، فيما تراوحت اعمار الموظفين بين ٢٥ و٣٤ سنة.

ينتظر أن يتكرر اللقاء في إطار سلسلة من حلقات النقاش الخاصة بالمتدربين الخارج لبنان.

■ في ٣٠ آب، اجتمع الوزير فؤاد السنيورة بالخبراء اللبنانيين الاقتصاديين للتداول في مشروع الموازنة. وفي الإطار نفسه، جرى اجتماع مماثل في ١٧ أيلول حضره عدد من السفراء الأجانب في لبنان أو ممثلين عنهم.

دورة تدريبية في اليابان عن تدقيق ومراقبة المشاريع العامة

انعقدت في العاصمة اليابانية طوكيو ما بين ٤ شباط و١٧ آذار ٢٠٠٢ أعمال دورة تدريبية تحت عنوان "تدقيق ومراقبة المشاريع العامة" وذلك بحضور ١٢ مشاركا من دول مختلفة. شارك في هذه الدورة السيد علي الشامي من مديرية المحاسبة العمومية. توزعت أعمال الدورة على تسعة محاور:

المحور الأول: التعرف بشكل مفصل إلى تاريخ الحضارة اليابانية والمراحل التي مر بها الاقتصاد منذ العام ١٨٦٨ والوسائل والخطط التي اعتمدت وأدت إلى إنعاش وتطور الاقتصاد الياباني.

المحور الثاني: شرح لكيفية إعداد وإقرار الموازنة العامة حيث تبدأ السنة المالية في أول نيسان وتنتهي في ٣١ آذار. وتم إبراز أهمية المعلومات الإحصائية في إعداد الدراسات لتحديد الانفاق على البنى التحتية كالجسور على البحار والأنهار، والأنفاق في الجبال، والطرق والمرافىء والمطارات وتحديد الضرائب المفروضة على استعمال تلك المرافق والفترة الزمنية لتحصيل القيمة المدفوعة بحيث ينتهي تحصيل الضريبة عند انتهاء تحصيل هذه القيمة.

المحور الثالث: عرض المشاركون تقارير عن بلدانهم وتمت مناقشتها مع باقي المشاركين وأعضاء هيئة التدقيق العليا.

المحور الرابع: محاضرات تليها زيارات ميدانية لبعض المشاريع القائمة (إنشاء محطات للقطارات – أعمال حفر أنفاق في الجبال – إنشاء جسور قرب المطار).

المحور الخامس: التعرف على أعمال إحدى المراكز المخصصة للتدريب والتأهيل حيث يتم تحليل مياه الأنهار ودراسة الطرق البديلة للقضاء على الميكروبات، وكذلك التعرف على الوسائل الآيلة الى تفادي الحوادث الطبيعية من هزات وزلازل وكيف يجب أن يكون مدقق الحسابات مطلعا بصورة علمية وتفصيلية على كافة الأعمال لتدقيقها.

المحور السادس: زيارة إلى منطقة "أن ناكا ياتشوبا" والكشف على أعمال السدود والأنفاق في الجبال والتعرف على كيفية الكشف على هذه المشاريع وإعداد مدققي الحسابات لتقاريرهم التي تتضمن:
(١) الموضوع، (٢) المشروع والخرائط، (٣) دراسة التكلفة مقارنة مع المصروف، (٤) تقارير المشاريع النهائية

المحور السابع: زيارة إلى مدينتي هيروشيما وكيوتو والتعرف على المشاريع الحديثة والطريقة التي اعتمدت لإعادة البناء.

المحور الثامن: غداء على شرف المشاركين بدعوة من هيئة التدقيق العليا المركزية في طوكيو، حيث القى رئيس الهيئة محاضرة بعنوان الضريبة والعلاقة بين خدمات الدولة الحديثة العالية الكلفة والقليلة الجودة وخدمات القطاع الخاص العالية الجودة والقليلة الكلفة.

المحور التاسع: اجتماع عمل لمناقشة الأجوبة التي دونها كل مشارك على استمارات التقييم الدورة.

اخيراً، انتهت الدورة بكلمة ألقاها مندوب الباكستان ممثلاً مجموعة المتدربين، وتوزيع الشهادات على المشاركين.

في رأي الاستاذ علي الشامي:

أن تدريب الموظف يساهم في زيادة المعرفة والمثابرة ومواصلة العمل بجد ونشاط لتحسين أداء الخدمة العامة ومواكبة التطور، فالتدريب يبث في الموظف روح العزيمة والإرادة على رفض الواقع والتغلب على العقبات وإيجاد الحلول والتقدم بالإدارة نحو تقديم الخدمة الأفضل بالسرعة الممكنة والكلفة الأدنى. ورحلة اليابان لم تكن نزهةً ولا رحلة استجمام، بل تجربة أكسبتني الخبرة والمعرفة نظراً لعراقة المعاهد اليابانية وأساليبها في التحليل والدراسة الميدانية والعملية التي تكسبها للمتدرب.

اليابان، قوة اقتصادية

تتألف اليابان من ١٠٤٢ جزيرة، أبرزها: Honshû هونشو، Hokkaidô هوكايدو، Shikoku شيكوكو، و Kyûshû كيوشو. تحتل اليابان المرتبة الثانية على صعيد الاقتصاد العالمي بفضل ما يعرف بالكايرتسو Keiretsu، وهو عبارة عن مجموعة مصنعين ومزودين وموزعين يشكلون فريق عمل وثيق. وقد تمكنت اليابان من المحافظة على نمو اقتصادي هائل خلال ثلاثة عقود (من الستينات حتى الثمانينات)، غير أن هذا النمو ما لبس أن تراجع في مطلع التسعينات بسبب مخلفات الثمانينات الناتجة عن سياسة الاستثمارات الهائلة وسياسة المضاربة على صعيد البورصة وسوق العقارات. استرجع النمو أنفاسه في العام ١٩٩٦ مع سياسة الإصلاح الضريبي والنقدي التي رافقتها نسب متدنية من التضخم والخلل الاجتماعي. أما اليوم فتعاني اليابان من عجز على صعيد الميزانية، يُعتبر الأكبر بين الدول الصناعية. مشكلتان تنتظران اليابان على المدى البعيد تعود جذورهما إلى كون المجتمع الياباني متقدم في السن، وإلى اكتظاظ المناطق بالسكّان.



كان ١٣ تموز ٢٠٠٢ موعدا حاسما بالنسبة إلى أشخاص كثيرين، سواء من داخل ملاك وزارة المالية أو من خارجها، فهو تاريخ بدء المباراة لوظائف مراقب ضرائب رئيسي أو مراقب تحقق أو رئيس محاسبة في مديرية المالية العامة. ما يثير الاهتمام هو أن هذه الدورة اختلفت عن سابقاتها، إذ تضمنت شروطا وموجبات يبدو أن الهدف منها رفع مستوى الكفاءات على صعيد الفئة الثالثة. وأبرز التغييرات التي أحدثت:

١- تعديل الشهادة الجامعية المطلوبة: فبعد أن كان المرسوم رقم ١١٦٧ تاريخ ١٩٩٩/٨/٢٦ قد أوجب على المشترك في المباراة أن يكون حائزا على إجازة في إدارة الأعمال أو ما يعادلها، أصبح عليه أن يكون حائزا على دبلوم دراسات عليا أو ماجستير أو Maîtrise.

٢- تعديل سنوات الخدمة المطلوبة بالنسبة لموظفي المالية العامة: فبعد أن كان على الموظف الحائز على شهادة الامتياز الفني أو ما يعادلها أن يكون قد أمضى خمس سنوات في الخدمة أصبح الآن أي موظف باستطاعته الترشح إذا كان قد أمضى ١٠ سنوات خدمة فعلية على الأقل بغض النظر عن شهادته.

٣- اضافة شرط لأصحاب الإجازة أو البكالوريوس وهو أن يكونوا قد مارسوا وبشكل منتظم إدارة الأعمال أو المالية أو المحاسبة في إدارة أو مؤسسة عامة أو بلدية كبرى مدة سنتين على الأقل.

٤- إلغاء المقابلة الشفهية واستبدالها بامتحان في المعلوماتية. بالرغم من إيجابية هذه التعديلات يبقى أنّ الاستفسارات والإيضاحات التي يرغب الموظفون في الحصول عليها لم تكن متوفرة بالشكل الكافي؛ الأمر الذي سبّب تكاثر المعلومات غير الدقيقة وكثرة الشائعات. وقد تمحورت هذه التساؤلات حول:

١- من هم الأشخاص حاملي الـ"Maîtrise" هل يقصد بهم طلاب الجامعة اليسوعية فقط أم أن طلاب الجامعة اللبنانية هم أيضا معنيون بالموضوع؟

٢- ماذا تقصد الإدارة ببلدية كبرى أو مؤسسة خاصة كبيرة أو متوسطة الحجم؟ هل المعيار هو رأس المال أو رقم الأعمال أو غيره؟

٣- هل يجب أن تكون الإفادة الصادرة عن إدارة عامة أو مؤسسة خاصة كبيرة أو متوسطة الحجم مصدقة من الضمان الاجتماعي أو من وزارة العمل؟ مع الإشارة إلى أن عددا من الطلبات قد قبل رغم أن الإفادة المطلوبة لم تكن مصدقة من جهة رسمية.

٤- هذا بالإضافة إلى اللغط الكبير الذي حصل حول موعد بدء المباراة (١) والغموض الذي ساد حول مواضيع الامتحانات خاصة في ما يتعلق بالمعلوماتية والتأخير الذي حصل من جراء تأجيلها.

لذلك، وتوخيا للدقة، وحرصا على مستوى الأداء العام داخل وزارة المالية، نتمنى على المعنيين الإجابة على هذه الأسئلة وإصدار تعليمات واضحة تضمن الشفافية وتلغي الإستنسابية في تفسير الشروط.

شربل شدراوي

وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

١ تجدر الإشارة هنا إلى أن موعد إقفال الطلبات كان قد تحدد بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٣٠. أما مجلس الخدمة فقد استمر بقبول الطلبات حتى ٢٠٠٢/٨/٨، ويجدر التذكير بأن الموعد الأساسي للامتحانات كان حدد في ٢٠٠٢/٨/١٣ ولم يتم فعليا إلا في ٢٧ و٢٨ آب ٢٠٠٢

خطوبة

المراقب ميرنا شعراني (مالية لبنان الشمالي) على السيد إيهاب حسن

المراقب دارين مقدسي (TVA) على السيد روبير خوري





المراقب ربيع علم الدين (TVA) على الآنسة زينة زهرة

زفاف



احتفل مدير عام المالية العامة، السيد ألان بيفاني، والآنسة ساندرا حيشي بزفافهما يوم ٢٣ حزيران ٢٠٠٣ وذلك في الأوسيانا Océana في بلدة الرميلة على ساحل الشوف. ألف مبروك للعروسين.

المراقب أنطوان الدويهي (مالية لبنان الشمالي) وريما الدويهي

المراقب محمد حسني سعد على الآنسة زينة سعيفان



المراقب ميريان حمادة (TVA) على المراقب عوني ونسة (دائرة ضريبة الدخل)



المراقب البير رعيدي (دائرة ضريبة الأملاك المبنية) على المراقب إيلين ساعود (TVA)



المراقب أنيسة طانيوس (TVA) على السيد زياد طانيوس

المراقب سارية غطاس (مالية لبنان الجنوبي) على السيد فادي ترو

المراقب جمال الزعرت (مالية لبنان الجنوبي) على الآنسة فاتن أبو زيد

المراقب محمد الحاج ورنا الكجك



في ٢١ أيلول ٢٠٠٢، وفي جو ودي بين الأصدقاء والزملاء، ودّعت أنيسة طانيوس (TVA) وخطيبها زياد العزوبية في سهرة تميّزت بروح المرح والفكاهة، وذلك في مطعم فؤاد الرومية في القليعات.

ولادة وميلاد

رزقت المراقب الين تامر بمولودها الأول وأسمته فارس طوني عيسى (مالية لبنان الشمالي)

رزقت المحاسب نادين سنكري بطفلة أسمتها جودي الخادم (مالية لبنان الشمالي)

رزقت المحاسب رنا غمراوي بطفلَ أسمته احمد برغل (مالية لبنان الشمالي)

رزق المراقب صفوان كيال بمولوده الأول اسماه ايمن كيال (مالية لبنان الشمالي)

رزق المراقب الرئيسي صلاح الدين السيد اسماعيل بطفلة أسماها مهى (مالية لبنان الشمالي)

وداع / تعيين



زملائي الأعزاء،

بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على عملي في المعهد المالي، أنتقل اليوم لعمل آخر... أتمنى أن أبقى على اتصال بكم، كأصدقاء وزملاء، من خلال نشاطي في لجنة إعداد "حديث المالية" التي تشكلت حديثاً. وفي هذا الإطار أود أن أذكركم بأن اللجنة تعتمد على تعليقاتكم واقتراحاتكم لتحسين أدائها، كما تعتمد على المعلومات التي تقدمونها، فيكون نتاجها حياً ومثيراً للاهتمام.

كنت قد أرسلت لكم، عبر البريد الالكتروني الخاص بالوزارة، مجموعة أسئلة، أتمنى عليكم جميعاً الإجابة عليها، وإرسالها إلى الآنسة زينة مسك، أو الآنسة ميشلا رزق اللتين ستهتمان بها.

إننا نعتمد عليكم فلا تبخلوا علينا بأخبار عن الأحداث الاجتماعية حتى نوردها في قسم "حياة الوزارة"، وهي الصفحة الاجتماعية التي تخصكم والتي يبدو أنها الصفحة المفضلة لديكم.

أخيراً، أود أن أشكر كل الذين ساعدوني وساهموا في إنجاح عملي، أشكرهم على بقائهم أصدقاء مخلصين وصبورين. إنني أعتمد عليكم لإبقاء حديث المالية حديثاً حياً وممتعاً من خلال الأخبار الشيّقة، لكي نبقى جميعاً على اتصال دائم.

هلا كميريس

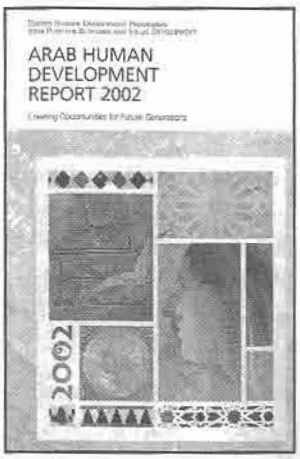
محررة/مترجمة



انضمت الآنسة لبنى بستاني إلى فريق عمل المعهد المالي بصفة رئيسة تحرير/مترجمة. نتمنى لها حظا سعيدا في عملها الجديد.

ورد إلى مكتبة المعهد المالي عدد من الكتب والمراجع والتقارير والدوريات ، اخترنا منها لهذا العدد كتابين يشكلان أهمية كبرى في مواضيع التنمية والموازنة .

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢:



أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يتسم التقرير المكون من ١٦٨ صفحة بأهمية كبيرة لما يتضمنه من إحصاءات ومعلومات عن واقع التنمية البشرية في العالم العربي، ومما جاء في التقرير:

– ٢٠٪ من المواطنين العرب يقل دخل الواحد منهم عن دولارين يوميا ، مما يؤشر إلى استشراء الفقر في العالم العربي.

– يقدر التقرير حجم البطالة بـ ١٥٪ من القوى العاملة العربية أي ما لا يقل عن ١٢ مليون عربي . ويتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل ٢٥ مليون بحلول العام ٢٠١٠ في حال استمرار التوجهات الحالية.

– يوجد في العالم العربي نحو ٦٥ مليون راشد أمي، نحو ٤٣ مليون منهم من النساء. وهذا الارتفاع في نسبة الأمية هو النتيجة الطبيعية لتناقص تمويل التعليم ، إذ انخفض الإنفاق على التعليم للفرد مقارنة بالدول الصناعية من ٢٠٪ في العام ١٩٨٠ إلى ١٠٪ في منتصف التسعينات.

حدد التقرير ثلاث نواقص أساسية يعاني منها العالم العربي: (١) نقص في الحرية، (٢) نقص في المعرفة، (٣) نقص في تمكين المرأة من أخذ دورها.

يبقى أن التقرير يشكل خطوة أساسية في تحديد مواطن الخلل والثغرات في برامج التنمية العربية ، كما يشكل تحذيرا ضمنيا من المضي في السياسات الاقتصادية الحالية فإبقاء الوضع كما هو عليه سيؤدي بحسب التقرير إلى مزيد من الانهيار والتهميش الاقتصادي وهجرة الأدمغة.

نشرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول ادارة الموازنة ٢٠٠٢:



وتقع في أربعة كتب :

– الكتاب الأول (١٣٧ صفحة) يتضمن الفصول التالية: الدور المتغير لمكتب الموازنة المركزي، الموازنة في السويد، دور برامج الفواتير في توزيع الخدمات العامة، الاستقلالية الكبرى للمؤسسات المالية، نظام الإقامة.

– الكتاب الثاني (٢٦٠ صفحة) ويتضمن: الموازنة في كندا، منح الإعانات: بين الأولويات السياسية واعتمادات الموازنة في كل من فنلندا – ألمانيا – سويسرا – الولايات المتحدة الأميركية، وإصلاح الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– أما الكتاب الثالث (١٧١ صفحة) فمن فصوله: أساليب لشفافية الموازنة، الموازنة في هولندا، وقاعدة بيانات الموازنة لمنظمة التعاون الاقتصادي.

– وجاء في فصول الكتاب الرابع (١٥٠ صفحة) : إدارة الموازنة في استراليا، والنتيجة لإدارة الموازنة في كل من الولايات المتحدة الاميركية ونيوزيلندا وبريطانيا.

(يذكر ان الدكتور جورج قرم، وزير المالية السابق، شارك في اعداد هذا التقرير).

لائحة بعناوين بعض المراجع التي وصلت حديثا إلى المكتبة المالية:

- الإثبات الإلكتروني/وسيم شفيق الحجار- بيروت: المنشورات الحقوقية صادر،٢٠٠٢ - ٣٨٤ ص.
- دليلك إلى النجاح في المحاسبة العامة والتحليلية ومحاسبة الشركات:حلول نماذج أسئلة ودورات في امتحانات البكالوريا الفنية الرسمية / ناصر سعيفان- بيروت: دار الحضارة، ١٩٩٨ - ٤٢٤ ص.
- التقرير السنوي ٢٠٠١/صندوق النقد العربي-أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠١-٧٩ص.
- سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية: تحليل للتجربة الكويتية/ناجي التوني- الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠١ - ٣٧ ص.
- انتخاب رئيس الجمهورية في النصوص والممارسة / اميل بجاني.- بيروت : المنشورات الحقوقية صادر،٢٠٠٢- ١٦. ص.
- قد الفرانشيز : موجبات الفرقاء / سيبل جلول .- بيروت : المنشورات الحقوقية صادر،٢٠٠١- ١٢٨ ص

- Corporate sector restructuring : the role of government in times of crisis/ Mark R.Stone.- Washington: International Monetary Fund,2002 - 23 p.
- Governance of the IMF: decision making, institutional oversight, transparency, and accountability/ Leo Van Houten.- Washington: International Monetary Fund,2002 - 84 p.
- Telecommunications privatization in Arab countries : an overview / Riad Dahel.- Koweit: Arab Planning Institute, 2001 - 21 p.
- La gouvernance locale : initiative, participation et citoyenneté au niveau local au Liban / Fondation Libanaise pour la Paix Civile Permanente.- Beyrouth: Fondation Libanaise pour la Paix Civile Permanente, 2002 - 720 p.

Rédaction et Production: Institut des Finances
Tel : 01-425148/9
Fax : 01-426860

Réalisation : Michella Rizk et Loubna Boustany

Supervision : Lamia El Moubayed Bissat

Photographe : Ahmad Hossari, Int'l Pictures et autres

Création et mise en page: JAMIS design studio
01-334337 03-902168

Ont participé à la rédaction et la révision :
Mohammed Chamseddine, Hala Kambris, Zeina Misk, Charbel Chédrawi, Chadi Abou Chakra, Wissam Nohra, Hermes Peter, et toute l'équipe de l'IDF

نشرة صادرة عن المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٤٨
٤٢٥١٤٩
فاكس: ٤٢٦٨٦٠

تحرير: ميشلا رزق، لبنى بستاني

إشراف: لمياء المبيّض البسّاط

تصوير: أحمد حصري، Int'l pictures وغيرهم

تنفيذ وإخراج: JAMIS design studio

شارك في تحرير وتنقيح النصوص: محمد شمس الدين، هلا كمبريس، زينة مسك، شربل شدراوي، شادي أبو شقرا، وسام نهرا، هرمس بيتر، وكل فريق العمل في المعهد المالي